الأمم المتحدة S/PV.5868

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٥٨٦٨**

الأربعاء، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مبيكي	(جنوب أفريقيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شركن
	إندونيسيا	السيد ويرايودا
	إيطاليا	السيد برودي
	بلجيكا	السيد شيفالييه
	بنما	السيد آرياس
	بوركينا فاسو	السيد باسولي
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الطلحي
	الصين	السيد وانغ يي
	فرنسا	السيدة يادي
	فييت نام	السيد فام بن منه
	كرواتيا	السيد يوريكا
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد براون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد خليل زاد

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-30670 (A)

رسالة مؤرخة ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة (S/2008/229)

تقرير الأمين العام عن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي، في مجال صون السلام والأمن الدوليين (S/2008/186)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٢٥ (٢٠٠٥) المتعلق بمنع نشوب الصراعات ولا سيما في أفريقيا (S/2008/18)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

رسالة مؤرخة ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة (S/2008/229)

تقرير الأمين العام عن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي، في مجال صون السلام والأمن الدوليين (S/2008/186)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٢٥ (٢٠٠٥) المتعلق بمنع نشوب الصراعات ولا سيما في أفريقيا (S/2008/18)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): اتفق مجلس الأمن في مشاورات سابقة على توجيه دعوات، بموجب المادة ٣٧ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى ممثلي إثيوبيا، أنغولا، أوغندا، بوتسوانا، بوروندي، الجزائر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تترانيا المتحدة، رواندا، زامبيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سيراليون، الصومال، غابون، غانا، كوت ديفوار، ليبريا، مصر، نيجيريا، اليابان، وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، إلى وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والمراقب الدائم عن جامعة الدول العربية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ومعروض على أعضاء المجلس الوثائق التالية: رسالة مؤرخة ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ من جنوب أفريقيا تحيل بها ورقة مفاهيمية لهذه الجلسة (S/2008/229)، وتقرير للأمين العام عن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي، في مجال صون السلام والأمن الدوليين (S/2008/186)، وتقرير الأمين العام عن منع نشوب الصراعات، لا سيما في أفريقيا (S/2008/18).

وأدلي الآن ببعض الملاحظات الافتتاحية وكما أدلى ببيان بصفتي الوطنية.

عندما تولينا رئاسة مجلس الأمن في العام الماضي، بدأنا بمناقشات بشأن ضرورة دراسة أفضل السبل الممكنة لتعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال صون السلام والأمن الدوليين. وركزنا بصورة خاصة على الاتحاد الأفريقي، بالنظر إلى أن معظم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام توجد في أفريقيا.

وبالتالي، دعونا إلى عقد هذه المناقشة في مجلس الأمن لمناقشة هذه المسألة مرة أخرى، ولإتاحة فرصة إضافية، لا سيما للبلدان الأفريقية، لكي تتشاطر تجاربها في ما يتعلق بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وحضوركم الرفيع المستوى لهذه الجلسة يؤكد رأينا المشترك بشأن حسن توقيت هذه المشاركة. ويحدونا وطيد الأمل أنه في نهاية هذه المناقشة، سيكون بمقدورنا أن نتخذ تدابير ملموسة لتعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي.

لقد بين الاتحاد الأفريقي التزامه بحل الصراعات في أفريقيا. ويشكل تفعيل مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والنظم القارية للإنذار المبكر، والتعمير والتنمية بعد انتهاء الصراع، وفريق الحكماء، والقوة الاحتياطية الأفريقية، دلائل واضحة على هذا الالتزام، كما أنها تمثل الهيكل الأساسي لتناول مسألتي السلام والأمن في القارة.

غير أن توافر الموارد اللازمة والتي يمكن التنبؤ بها ما زال يشكل أهم عائق يحد من قدرة أفريقيا على تنفيذ هذه الالتزامات والإسهام في حل صراعاتها.

وتكتسي مسألة تمويل العمليات الإقليمية لحفظ السلام أهمية مركزية لتعريف العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وتبسيطها. وبالتالي، نرحب باقتراح الأمين العام المتعلق بإنشاء فريق مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، يتألف من شخصيات مرموقة، للنظر بتعمق في طرق تمويل عمليات حفظ السلام التي تقوم بها المنظمات الإقليمية، ودعمها بسبل أخرى.

والواقع أن الاتحاد الأفريقي عندما يتناول مسألتي السلام والأمن، فإنه يقوم بذلك بالنيابة عن المجتمع الدولي الأوسع. وعليه، ينبغي أن تشكل مناقشة اليوم دليلا واضحا على نوع الآليات والعمليات التي يتعين علينا وضعها لتحقيق هذا الهدف.

وعلينا إبلاء القدر ذاته من الاهتمام لإقامة شراكة فعالة بين الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن، ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وبالفعل، فإن حضور سفراء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في هذه القاعة، الذين سيعقدون اجتماعا مشتركا مع نظرائهم لدى الأمم المتحدة، يشكل خطوة هامة صوب تعزيز العلاقة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

وفي الوقت ذاته، ينبغي أن نجري استعراضا شاملا لتجربة الأمم المتحدة والبلدان المضيفة في ما يتعلق ببعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن الواضح أن هذا الأمر ضروري إن أردنا تحسين فعالية هذه البعثات. وقد استوجبت زيادة عمليات حفظ السلام على مر السنين، وتزايد دور المنظمات الإقليمية في حل الصراعات وإدارة حالات ما بعد الصراع، إجراء هذا الحوار.

وتواجه أفريقيا تحديات متعددة الأبعاد ولا يمكن تناولها بمعزل عن بعضها البعض. فمسائل منع نشوب الصراعات وحلها وحفظ السلام ترتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

وعلى مدى العقد الماضي، أحرز تقدم ملحوظ في ما يتعلق بالسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في أفريقيا. ولتعزيز هذه الإنجازات، لا بد أن نبذل جهدا إضافيا، وبشكل فعال وعلى وجه الاستعجال، بغية معالجة حالات الصراع أو ما بعد الصراع المدرجة فعلا في جدول الأعمال المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وقد أثبتت لنا جهودنا لحفظ السلام في القارة الأفريقية أن حل الصراعات يتطلب نهجا يضع آراء وجهود البلد المتضرر وشعبه في قلب السعي إلى إيجاد حل سلمي، وبالتالي، يجبر المجتمع الدولي على التدخل كشريك في دعم الجهد الوطني.

وآمل صادقا أن مداولاتنا ستساعدنا على تحقيق أهداف هذه المناقشة.

واستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس. أعطي الكلمة الآن للسيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، الذي سيعرض التقريرين المعروضين على المجلس.

السيد باسكو (تكلم بالانكليزية): كما تعلمون، سيحضر الأمين العام هنا للإدلاء ببيان أكثر تفصيلا بعد بضع دقائق. وفي هذه المرحلة، أود أن أقتصر على عرض شديد الإيجاز لتقريرين هامين أصدرهما الأمين العام مؤخرا يتناولان لب المسائل قيد المناقشة اليوم في هذه الجلسة الرفيعة المستوى بشأن السلام والأمن في أفريقيا.

أولا، هناك تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٢٥ (٢٠٠٥) المتعلق بمنع نشوب الصراعات، لا سيما في أفريقيا (S/2008/18)، الذي يستعرض الجهود

التي بذلت مؤخرا لوضع مزيد من النهج المتعددة الأوجه بغية تناول الصراعات، خاصة في أفريقيا. ويركّز التقرير على الحاجة إلى وضع استراتيجية واسعة للمساعدة على بناء القدرات الوطنية والإقليمية لاتخاذ إجراءات وقائية. وعلى الرغم من أن جهود منع نشوب الصراعات ليست دوما بارزة على نحو كبير، فإنها تظل السبيل الأنجع والأكثر فعالية من حيث التكاليف لتعزيز السلام والأمن الدوليين.

ولتعزيز قدرة الأمم المتحدة على الإنذار المبكر، ومنع نشوب الصراعات والتوسط لحلها في أفريقيا – وفي أماكن أخرى – اقترح الأمين العام تعزيز إدارة الشؤون السياسية للعمل في هذا المجال. وسيتطلب النجاح في منع نشوب الصراعات في الميدان تعبئة موارد إضافية لا يمكن أن يوفرها إلا الدول الأعضاء.

ويقدم تقرير الأمين العام عددا من الاقتراحات بشأن الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن تنفيذ القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥)، وبالتالي، تحسين واستدامة قدرة الأمم المتحدة على تفادي التطورات السلبية، والحيلولة دون تصاعد الأزمات إلى صراعات مسلحة. ويطلب إلى المجلس، مثلا، أن يوفد بعثات إلى الميدان، في الوقت المناسب، لتقييم الحالات على أرض الواقع، وزيادة استخدامه لصيغة آريا، أو ترتيبات مماثلة، لعقد مناقشات غير رسمية موسعة. ويحث على استخدام تقارير أفرقة الخبراء لإجراء ممارسات قائمة على الدروس المستفادة من أجل تحفيز الأطراف على حل الصراعات. كما يطلب إلى المجلس إقامة علاقة أقوى وأكثر هيكلية مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

ويدعو التقرير إلى مواصلة بذل الجهود لمكافحة التهديدات العابرة للحدود والأخطار عبر الوطنية التي تتهدد الاستقرار، بما في ذلك جهود الحد من الاتجار بالأسلحة. ويحث على مواصلة الجهود لمكافحة العنف الجنساني.

كما يدعو التقرير إلى التعاون الكامل في تطوير قدرات المنظمات الإقليمية الأفريقية على النشر السريع لكل من الأصول المدنية والعسكرية عند الاقتضاء، بما في ذلك تطوير القوة الاحتياطية الأفريقية.

وأصدر الأمين العام تعليماته إلى منظومة الأمم المتحدة لكي تعزز المستويات الحالية للتعاون، وتواصل الجهود لنشر الخبرة بشأن منع نشوب الصراعات، وتكفل مواصلة عملها الوثيق مع الهيكل الأفريقي المعني بالسلام والأمن، وتستمر في دعمه، بما في ذلك فريق الحكماء. وسيساعد هذا الأمر على بناء قدرة الاتحاد الأفريقي على الأمد الطويل. وبالتالي، فهو يشكل دعما لإطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي.

ثانيا، هناك تقرير الأمين العام عن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي، في مجال صون السلام والأمن الدوليين (S/2008/186). ويصف التقرير الطابع المتعدد الأوجه للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال الأنشطة المتعلقة بالسلام والأمن بموجب الفصل الثامن. ويحدد التقرير التحديات التي تواجه هذه الشراكات، وبخاصة في أفريقيا، ويركز على الفرص التي يمكن اغتنامها لضمان تحقيق التعاون والتنسيق العمليين والفعالين. وسيستند هذا إلى رؤية واضحة عن العمل تعترف بالميزة المقارنة التي يمكن أن قد تكون لدى كل منظمة في تعاملها مع صراع بعينه.

ويقترح الأمين العام ترتيبات دعم أفضل لزيادة التعاون مع المنظمات الإقليمية. ويوصي باتخاذ إجراءات محددة في مجالات منع الصراعات والوساطة ونزع السلاح وعدم الانتشار وبناء السلام وحقوق الإنسان والعمل الإنساني. ويقترح القيام، في خلال الأشهر الثلاثة القادمة، بإنشاء فريق من الشخصيات البارزة، من الأمم المتحدة

والاتحاد الأفريقي، لوضع توصيات محددة بشأن كيفية تقديم المساعدة من أجل تمويل عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية.

ويحدوني الأمل في أن تساعد تلك المناقشة المفتوحة على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسائل الحيوية، في حين نعيد التأكيد على الدور المركزي للإنذار المبكر ومنع الصراعات والوساطة التي تقع ضمن المسؤوليات الأساسية للدول الأعضاء ومجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس، أود أن أذكّر جميع المتكلمين بألا تتجاوز مدة بياناتهم خمس دقائق، لكي يتمكن المجلس من الاضطلاع بعمله بسرعة. أما الوفود التي لديها بيانات طويلة، فيرجى منها تعميم نصوصها المكتوبة والإدلاء بنصوص موجزة لدى التكلم في القاعة.

أدعو الآن فخامة السيد جاكايا كيكويتي، رئيس جمهورية تترانيا المتحدة والرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، إلى الإدلاء ببيانه.

الرئيس كيكويتي (تكلم بالانكليزية): في البداية، لقد وعدتمونا، سيدي الرئيس، بسبع دقائق للإدلاء ببياناتنا؛ والآن خفضتم الوقت إلى خمس دقائق.

اسمحوا لي أن أشكركم، سيدي الرئيس، على نظركم في فكرة عقد هذه الجلسة لمناقشة العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وكما ذُكر عن حق، فإن المسائل المتصلة بالسلام والأمن الأفريقيين مدرجة في جدول الأعمال الحالي لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وكما يدرك الأعضاء، فقد قمنا في الاتحاد الأفريقي بوضع هيكل شامل عملي المنحى للسلام بغية معالجة الصراعات الدائرة في قارتنا. إن منع الصراعات والوساطة، وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، ومكافحة الإرهاب، والاستجابة الإنسانية في حالات الطوارئ، وعدم انتشار الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة غير المشروعة، تعتبر من المسائل الرئيسية التي تشغل بالنا في ذلك الصدد.

وفي الاتحاد الأفريقي، تم التأكيد على شراكتنا التأسيسية مع الأمم المتحدة بوصفها ضرورية من أجل التنفيذ الفعال لجدول أعمال الاتحاد المتعلق بالسلام والأمن. ولذلك السبب فإننا، في الاتحاد الأفريقي، ندرك أن لهذه الجلسة أهميتها في تعزيز شراكتنا.

يحدد الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الأساس الذي يقوم عليه التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في حفظ السلام والأمن الدوليين. وفي حين تقع المسؤولية النهائية عن حفظ السلام والأمن الدوليين على عاتق مجلس الأمن، فإن المنظمات الإقليمية ومبادرات السلام تعمل بوصفها عناصر بناء في صرح الأمن العالمي المشترك.

وتمثل جلسة اليوم جهدا طيبا في سعينا المشترك للنهوض بالتعاون فيما بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وقد أظهرت خبرتنا في مختلف حالات الصراع، التي عملنا معا خلالها في أفريقيا، أننا قادرون على تحقيق إنجازات هامة. ولكن هناك الكثير الذي يجب عمله، كما أن هناك تحديات يتعين تذليلها من خلال الجهود المشتركة. ولذلك تعتبر هذه الجلسة فرصة رائعة لتحديد ومناقشة تلك التحديات والاتفاق على طريقة المضي قدما في تذليلها.

واسمحوا لي أن أذكّر هذا الجهاز المهم من أجهزة الأمم المتحدة أن أفريقيا قد نضجت. وقد أصبحنا ندرك مسؤوليتنا عن العمل فيما يتعلق بالصراعات الدائرة في قارتنا وفي أي مكان آخر على هذا الكوكب. وتعتبر الدول الأفريقية على نحو متزايد، من خلال الاتحاد الأفريقي

والجماعات الاقتصادية الإقليمية، سباقة في اتخاذ القرارات والإجراءات للتصدي للصراعات التي تحل بالأمم والشعوب الأفريقية.

ومن الضروري أن يقيم الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية شراكة مع الأمم المتحدة لأسباب كثيرة. أولا، إنها بحاجة إلى بناء قدراتها لمنع الصراعات وإدارتها وحلها. كما يوجد طلب شديد على المساعدة من أجل بناء القدرات المؤسسية اللازمة. ومن المطلوب توفير موارد بشرية ومالية كبيرة لتمكيننا من الاضطلاع بهذه المهام الحاسمة، ولكن لا يتيسر الحصول على هذه الموارد. ويمكن أن تقدم الأمم المتحدة الكثير من أجل مساعدتنا؛ وبهذه المساعدة يمكننا التغلب على هذه القيود. ويُعد البرنامج العشري لبناء القدرات التابع للاتحاد الأفريقي آلية مناسبة لذلك. وسيواصل الاتحاد الأفريقي العمل مع الآلية الاستشارية الإقليمية للأمم المتحدة في أديس أبابا في تنفيذ هذا البرنامج. ولكن طلب أفريقيا على الموارد هائل. ونناشد المجتمع الدولي أن يفعل المزيد.

وهناك أيضا مسألة الإسراع بالعمل عندما ينشأ تهديد للسلام، وبخاصة في القارة الأفريقية. وقد أظهرت التجربة أن الأمم المتحدة لا تقوم، بالسرعة التي يتمناها المرء، باتخاذ القرارات والإجراءات. ونتمنى أن يتسنى الإسراع بالعمليات التي يجري الاضطلاع بها في هذه المؤسسة. وإنني متأكد من أنني لست أول من نادى بذلك؛ وليست هذه هي المرة الأولى التي قُدم فيها هذا النداء إلى مجلس الأمن.

وهناك شيئان آخران يتطلبان اهتمام المشاركين في هذه الجلسة. ويتصل الأول بالولايات الممنوحة للمنظمات الإقليمية، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بالتدخل العسكري وفرض الجزاءات. وتضطلع الأمم المتحدة بالولاية الشاملة عن هذين النوعين من الإجراءات. ولقد قمنا في الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية بالتدخل من حين لآخر، وقد أثبت تدخلنا فعاليته. ويقلقني خطر نشوب نزاع بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ولا سيما إذا اتخذت الأخيرة وضعا مخالفا في الحالات التي تكون قد اتخذت بشأنها هذه القرارات وفرضت جزاءات. وأعتقد أنه من الضروري أن نفكر بجدية في هذه المسألة، كما يجب أن ننظر في سبل منع حدوث ذلك الأمر.

والأمر الثاني الذي يتطلب اهتمامنا هو مناشدة الأمم المتحدة إنشاء آليات لمساعدة الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية على بناء القدرات اللازمة لتنفيذ قراراتها فيما يتعلق بحل الصراعات بأسرع ما يمكن. وكما يعلم الأعضاء، يتطلب منع الصراعات وحلها حدوث رد فعل عاجل. وفي الواقع، أظهر الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية القدرة على التصرف بسرعة في حالات كثيرة. وكما قلت سابقا، فإننا، لسوء الحظ، مقيدون فيما يتعلق بتوفر الموارد.

وفي بعض الحالات، يتصل هذا الأمر كثيرا بقواعد التمويل الحالية في الأمم المتحدة، التي لا تسمح بتمويل بعثات وعمليات حفظ السلام تحت قيادة جماعات أخرى، حتى ولو أذن بها مجلس الأمن. ويعرقل ذلك بعثات حفظ السلام وبعثات دعم السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا. ويؤثر ذلك بدوره على قدرة هذه البعثات على التنبؤ والاستدامة، ويمكن أن يعرض للخطر مبادرات السلام بأكملها التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا.

وفي ذلك الصدد، نرحب بالاقتراح الذي قدمه الأمين العام بإنشاء فريق تابع للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة خلال الأشهر الثلاثة القادمة للنظر في طرائق كيفية تقديم الدعم للمنظمات الإقليمية فيما يتعلق بتمويل هذه العمليات.

ويحدونا الأمل في أن ينظر الفريق في إمكانية تعديل هذه القواعد لتمكين الأمم المتحدة من تمويل العمليات الإقليمية التي يأذن بها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ولكن يحدونا الأمل أيضا في أن يتم استكشاف الأساليب اللازمة لتقديم المساعدة في تنفيذ المبادرات المقبولة للمنظمات الإقليمية التي لم يأذن بها مجلس الأمن. وفي المحصلة النهائية فإن الهدف واحد، وهو حفظ السلام الدولي.

وثبت بالتجربة أن هذه التدخلات جد مفيدة، على الأقل في حالة أفريقيا. وحيثما اتخذت المنظمات الإقليمية والجماعات الاقتصادية ومنظمتنا القارية، التي كانت تسمى من قبل منظمة الوحدة الأفريقية وأصبحت تسمى الآن الاتحاد الأفريقي، إجراءات في سيراليون، وليبريا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والصومال، ودارفور، وزمبابوي، وجزر القمر، وساعدت كثيرا في تخفيف حدة الأزمات قبل وصول الأمم المتحدة إلى مسرح الأحداث. بل إنني أرى أنه لو أمكن في المستقبل تعزيز هذه الآليات وتحسين تحديد وتنسيق علاقات العمل مع الأمم المتحدة، ستكون هناك حالات أقل لتدخل الأمم المتحدة تدخلا مباشرا كمؤسسة.

ولنأخذ كمثال على ذلك زمبابوي التي هي موضوع لكثير من المناقشات هذه الأيام. لقد قامت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، كمنظمة، بمهمة كبيرة في هذا الشأن. والعمل الذي قامت به تلك الجماعة هو الذي مكّن شعب زمبابوي من إجراء الجولة الأخيرة من الانتخابات السلمية. ولا تزال تلك الجماعة تولي الاهتمام للحالة في زمبابوي لكفالة احترام إرادة شعبها. وكانت هذه هي الروح التي سادت الاجتماع الذي عقد في الأسبوع الماضي والتي ستسود الاجتماعات المقبلة التي ستعقد في القريب. ويلزم تقديم الدعم إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في هذا الصدد.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أشكر الأمين العام على جهوده التي لا تكل لتعبئة المزيد من الموارد والدعم السوقي كي يقدم المجتمع الدولي الدعم للبعثات الأفريقية لحفظ السلام في أماكن مثل دارفور والصومال. وأود أن أشكر أيضا البلدان والمنظمات، مثل الاتحاد الأوروبي، على ردها الإيجابي. بيد أنه ما زال يتعين عمل الكثير على سبيل الاستعجال.

وما فتئت عمليتا حفظ السلام في دارفور والصومال، اللتان أذن بهما مجلس الأمن، يواجهان قيودا شديدة نظرا لعدم توفر ما يكفي من الموارد المالية والسوقيات والمعدات. وفي إطار مسألة التعاون الأعم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، أود أن أؤكد من جديد على ضرورة الاستمرار في تنفيذ الإعلان المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الذي وافقت عليه منظمتانا في عام ٢٠٠٦، وأحث على ذلك.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة للاتحاد الأفريقي لكي يتشاطر هنا أفكاره في هذه المناقشة الهامة. ونحن بحاجة إلى التعاون بين منظمتينا ونشجعه، ويحتاج مجلسانا كل منهما إلى الآخر. ونحن في الاتحاد الأفريقي نؤيد فكرة أن تعقد هذه الاجتماعات سنويا، على أن يجرى فيما بينها أكبر قدر لازم من المشاورات التقنية. ونتطلع بأمل كبير إلى نتائج هذه المناقشة اليوم وغدا. ونتوقع كالمعتاد أن تعزز القرارات والمقررات علاقات العمل بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وبين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وأن توطد هذه العلاقات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أرحب بالأمين العام وأدعوه إلى أخذ الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): يشرفني عظيم الشرف أن أشارك في هذه الجلسة الرفيعة المستوى الهامة لمجلس الأمن.

وأعتذر، بادئ ذي بدء، عن تأخري بسبب اجتماع كان لا بد لي أن أحضره مع رئيس دولة جمهورية كوريا التي هي بلدي الأصلي. وآمل أن يتفهم المجلس هذا الموقف.

ويشرفني أن أشارك في جلسة المجلس هذه وأن أرحب بأعضاء الأمم المتحدة. وأود أن أشيد بجنوب أفريقيا لعقد هذه المناقشة بشأن السلام والأمن في أفريقيا، ولإتاحة الفرصة لنا لمناقشة العلاقة الهامة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ويسعدني بصفة خاصة أن أرحب بكم، فخامة الرئيس مبيكي في الأمم المتحدة. وأود أن أشيد بمشاركتكم الشخصية في تعزيز الشراكة بيننا.

وأود أيضا أن أهنئ السيد كيكويتي، رئيس تنزانيا على تولي رئاسة الاتحاد الأفريقي. وأتطلع إلى العمل معكم، سيدي، في الأشهر القادمة.

وفي الأشهر الخمسة عشر التي عملت فيها بصفتي أمينا عاما، فقد كرست وقتا للمسائل الأفريقية يزيد على ذلك الذي خصصته لمسائل أي قارة أخرى – من السلام والأمن إلى الأهداف الإنمائية للألفية. وزرت حتى الآن ١١ بلدا أفريقيا، وسأسافر يوم الجمعة من هذا الأسبوع لزيارة أربعة بلدان أخرى.

ويجب أن يظل منع نشوب الصراع وحله بالوسائل السلمية على قمة جدول الأعمال المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وأرحب، في هذا الصدد، بالإعلان عن تشكيل حكومة جديدة في كينيا. والآن وقد عولجت مسائل تقاسم السلطة ذات الأهمية العاجلة، أحث جميع الأطراف على مواصلة الالتزام بحل الأسباب الأطول أجلا للقلاقل الحاصلة مؤخرا.

وأشعر بعميق القلق إزاء عدم اليقين الناشئ عن عدم الإعلان لفترة طويلة عن نتائج الانتخابات في زمبابوي. وإذا لم يتوفر حل شفاف لهذه الأزمة، يمكن أن تزداد الحالة ترديا، بما يترتب على ذلك من آثار خطيرة على شعب زمبابوي. ولقد أصرت سلطات زمبابوي وبلدان المنطقة على أن من شأنها أن تحل هذه المسائل، ولا يزال المجتمع الدولي يراقب الأحداث وينتظر اتخاذ إجراء حاسم بشأنها. وهنا يمكن أن تتعرض موثوقية العملية الديمقراطية في أفريقيا للخطر. وإذا كانت هناك جولة ثانية من الانتخابات، فلا بد أن تجرى هذه الجولة بطريقة نزيهة وشفافة، وفي حضور مراقبين دوليين. وأحث زعماء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على مواصلة جهودهم. والأمم المتحدة على استعداد لتقديم المساعدة في هذا الشأن.

وعلينا في الوقت ذاته أن نضاعف عملنا لإحراز تقدم تشتد إليه الحاجة في تحقيق السلام والاستقرار في دارفور والصومال. وستظل الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة حاسمة الأهمية لهذه الجهود.

لقد استمع المجلس إلى وكيل الأمين العام للشؤون السياسية لين باسكو أثناء عرضه لتقريريَّ. وتتسم العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، كما يبين التقريران، بأنها قوية وواسعة النطاق.

ويوفر الإعلان المتعلق بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الذي وقعه في عام ٢٠٠٦ الرئيس كوناري وسلفي الأمين العام كوفي عنان أداة تقدم بها الأمم المتحدة المساعدة في بناء قدرة الاتحاد الأفريقي. ولقد حققنا بالفعل تقدما هاما في بث الحياة في الرؤية الكامنة وراء ذلك الإعلان.

ونحن، كما يرد في برنامج السنوات العشر لبناء القدرات، نتخذ خطوات محددة لبناء هيكل الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن. وتغطي تلك الأعمال مجموعة واسعة من الأنشطة، من المساعي الحميدة والوساطة بشأن المسائل الحدودية، إلى الإنذار المبكر، ومنع الصراع، وبناء القدرات التنفيذية.

وقد أنشأنا فريقا مكرسا للمساعدة على تفعيل مفهوم إيجاد قوة احتياطية أفريقية، تقوم على أساس الجهود الباسلة والرائدة لبعثات الاتحاد الأفريقي في بوروندي، والصومال، والسودان. واليوم، يقوم الفريق التابع لإدارة عمليات حفظ السلام بوضع برامج للتدريب، وبناء القدرة التنفيذية، وإسداء المشورة التقنية، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، والمنظمات دون الإقليمية، والجهات المانحة.

وأصبحت منظمتانا الآن أفضل تأهيلا للاضطلاع بمهمة الوساطة الحاسمة الأهمية، بفضل إنشاء أمانة فريق الحكماء التابع للاتحاد الأفريقي، وبدء أعمال فريق الخبراء الاحتياطي للوساطة التابع للأمم المتحدة. ويشكل تعاوننا أثناء الأزمة في كينيا مثالا على أن بوسعنا أن نحقق ما هو أكثر بالعمل معا.

وينبغي، بوجه عام، أن نفخر بما أنجزناه من تقدم. ولكن ينبغي لنا، قبل كل شيء، أن ننشط لكي نفعل ما هو أكثر في مسعانا إلى الأمام.

ومما يثلج صدري تعمق التعاون بين هذا المجلس ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وأرحب ترحيبا حارا بجلسة الغد المشتركة بين المجلسين – وهي الجلسة الثانية من نوعها، والأولى التي تعقد في مقر الأمم المتحدة.

كما أن هذه المناقشة تتيح لي الفرصة لتوجيه التحية إلى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المنتهية ولايته، السيد ألفا عمر كوناري. السيد الرئيس، كوناري، تحت قيادتكم، حقق الاتحاد الأفريقي تحولا في علاقاته مع بقية العالم. وأنا أتطلع إلى التعاون الوثيق مع سلفكم، السيد جان بينغ.

وإذ نعمل على توطيد الشراكة بين مؤسستينا، فإنني لن أدخر جهدا لجعلها شراكة تكاملية وفعالة وشاملة. وفي التقريرين المعروضين على المجلس اليوم (S/2008/18 و S/2008/186)، قدمت عددا من المقترحات المحددة للنظر فيها. وقد عقدت العزم على تعزيز التعاون مع كل المنظمات الإقليمية لكي ننشئ في المستقبل آليات فعالة لمنع نشوب الصراعات وحلها، بالإضافة إلى إنشاء نظام يمكن التنبؤ به ومترابط وموثوق به لحفظ السلام العالمي بموجب الميثاق. وإني لعلى ثقة بأن جلسة مجلس الأمن اليوم ستسهم في تحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه. وأنا واثق تماما من أننا جميعا نتفهم سبب تأخره في الانضمام إلينا هنا في المجلس هذا الصباح. شكرا جزيلا، السيد الأمين العام.

أعطي الكلمة الآن لدولة الرايت أونرابل غوردون براون، رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيد براون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بتقديم الشكر للرئيس مبيكي على عقد هذا الحدث وعلى الدور الهام والمحوري الذي أداه في إنشاء الاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وكلاهما أساسيان في تأمين الحلول للتغلب على التحديات التي تواجهها أفريقيا.

منذ ستة عقود، أعلنت الأمم المتحدة رغبتها الطموحة في إنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب وأقرت بأن السلام والازدهار لا يقبلان التجزئة. وتتيح لنا مناقشة

اليوم فرصة للتوصل إلى توافق آراء جديد حول الدعم الذي نحتاج إليه الآن لمنع نشوب الصراعات وتسويتها وإعادة البناء بعد انتهاء الصراع. وقد أرسى عمل الاتحاد الأفريقي، الذي أشيد به، الأسس لحل سياسي في كينيا خلال الأسابيع الأخيرة، وساعد في تهيئة ظروف الإنعاش في سيراليون وليبريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من مناطق القارة. ولكننا نسلّم بأن الاتحاد الأفريقي بحاجة إلى المزيد من الدعم. وكما قال الرئيس مبيكي، فإن ذلك ينبغي أن يكون جزءا من جهد أكبر.

واليوم، ما زالت هناك فجوة كبيرة في قدرتنا على التصدي للتهديدات غير المشروعة واستخدام القوة ضد الأبرياء. ومما يجلب العار أن المجتمع الدولي لم يقم بالعمل في رواندا. وتبين دارفور الاحتياجات الماسة التي ما زال يتعين تلبيتها. ويوجد هناك حاليا ٢٨ ٠٠٠ جندي من حفظة السلام الأفارقة. ولكن إذا كان لنا أن نضطلع بمسؤوليتنا عن الحماية وراء الحدود حيث ترتكب الفظائع، فلا بد لنا أن نوفر دعما منهجيا أفضل، كما يتعين علينا بناء قدرات الدول الضعيفة لمنع نشوب الصراع. ولذلك، فإن بريطانيا، بالإضافة إلى تدريب ١٢ ٠٠٠ من حفظة السلام الأفارقة، ستزيد مساهمتها في برنامج التدريب المشترك للاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، دعما لمديرية الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن. إلا أنني أعتقد أننا بحاجة أيضا إلى اتفاق بشأن مصادر تمويل يمكن التنبؤ بها واستدامتها على نحو أفضل، كما ذكر من قبل حول هذه الطاولة.

إنني أرحب باقتراح الأمين العام بتشكيل فريق رفيع المستوى، لكي ينظر، في جملة أمور، في إنشاء صندوق استئمان دولي تحت إشراف الأمم المتحدة.

وقد علّمَنا التاريخ أن الدول الهشة والدول المتصارعة لا تحتاج إلى المساعدة الإنسانية وحفظ السلام فحسب، بل تحتاج إلى الجمع بين ذلك والمساعدة في تحقيق الاستقرار وإعادة البناء. وبالنسبة للبلدان التي تعرضت للانهيار، من المناسب الآن الاتفاق على تغيرات رئيسية في طريقة استجابة النظام الدولي لها، لكي نتمكن بشكل منهجي من الجمع بين المساعدة الإنسانية وحفظ السلام مع إعادة البناء والتنمية.

ولذلك، ستقترح بريطانيا، خلال رئاستنا لمجلس الأمن في شهر أيار/مايو المقبل، أن يُراعى، في كل مرة يقرر مجلس الأمن التفويض بإنشاء بعثة لحفظ السلام، أن تكون منظومة الأمم المتحدة بأسرها قادرة كذلك على التفويض باتخاذ إجراءات بشأن تحقيق الاستقرار وإعادة البناء. وسيُوكل إلى مبعوث واحد سلطة تنسيق الجهود الدولية بشأن بناء السلام والإنعاش في مناطق ما بعد الصراع، على أن ينشأ صندوق للأمم المتحدة لتقديم الدعم الفوري لإعادة البناء، وستساهم بريطانيا في ذلك الصندوق. وبنفس الطريقة التي يكون لدينا قوات عسكرية جاهزة للاستجابة للصراعات، ينبغي لنا أن نتفق على أن يكون لدينا فريق احتياطي من الخبراء المدنيين الجاهزين للانتشار السريع من أجل المساعدة على إعادة بناء البلدان الخارجة من حالات عدم الاستقرار. ولهذه الغاية، ستكون بريطانيا في الطليعة من خلال تجهيز قوة مدنية احتياطية تابعة للمملكة المتحدة قوامها ١ ٠٠٠ فرد، وتضم أفرادا من الشرطة وخدمات الطوارئ، والمهنيين والقضاة والمدربين.

وقد أشرتُ إلى الأعمال التي اضُطلع بها في كينيا ودارفور وجمهورية الكونغو الديمقراطية وفي أجزاء أخرى من أفريقيا. ومنذ ثلاثة أسابيع، وجه شعب زمبابوي رسالة قوية حول التزامه بالديمقراطية. وتمشيا مع الملاحظات التي أبداها الرئيس كيكويتي اليوم، فإن بريطانيا تدعم هؤلاء في الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، الذين يعملون من أجل تأكيد إرادة شعب زمبابوي. وسنقوم بكل ما من

شأنه تشجيع تلك الجهود. ويسعدني أن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ستعقد اجتماعا آخر في نهاية الأسبوع.

وعلينا أيضا أن نستجيب لاقتراح الأمين العام بأن الأمم المتحدة يمكنها أن تفعل الكثير لمساعدة ودعم الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وأنا أرحب ببيان الأمين العام الذي أدلى به اليوم. وإذ شاهدنا النتائج في مراكز الاقتراع، فإن أحدا لا يعتقد أن الرئيس موغابي فاز في تلك الانتخابات. إن الانتخابات المسلوبة لن تكون انتخابات ديمقراطية على الإطلاق. وكما قال الأمين العام، فإن مصداقية العملية الديمقراطية تتوقف على وجود حكومة شرعية. ولذلك، يتعين صدور رسالة موحدة وواضحة من هنا في نيويورك بأننا ساهرون وسنبقى على يقظتنا من أجل الحقوق الديمقراطية، وبأننا نقف بثبات إلى جانب الديمقراطية وحقوق الإنسان في زمبابوي، وأننا على استعداد لدعم أبناء زمبابوي في بناء مستقبل أفضل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد رومانو برودي، رئيس وزراء إيطاليا.

السيد برودي (إيطاليا) (تكلم بالإيطالية وقدم الوفد نصا بالانكليزية): أود أن أبدأ بشكر الرئيس مبيكي على هذه المبادرة. إن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، مسألة أساسية تحظى باهتمامي البالغ. وبالتالي، فإن هذه المبادرة تحظى بدعمنا الكامل.

لقد قطعنا شوطا طويلا على طريق التعاون فيما بين المنظمات الدولية والإقليمية. وهناك أمثلة إيجابية في كل أنحاء العالم. ففي أوروبا، أدت الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي – الناتو دورا حيويا وما برحت تؤديه من أجل تحقيق الاستقرار في البلقان. وفي حوض البحر الأبيض المتوسط، توجد بعثة ناجحة مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في لبنان. وفي أفريقيا، يوجد العديد من الشراكات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، كتلك القائمة في دارفور. وفي آسيا، يستند النهج الشامل فيما يتعلق بأفغانستان إلى الحاجة إلى التكاملية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى.

وقد توصلنا جميعا إلى الاتفاق على مبدأ أساسي واحد، وهو أنه كلما تعزز التعاون بين المستويين الدولي والإقليمي، تعززت فعالية إجراءات المجتمع الدولي في حالات الأزمة.

وأود الآن أن أتطرق إلى الاتحاد الأفريقي، الذي يمثل أهم حقيقة سياسية تثير الاهتمام في القارة الأفريقية. وكما قلت في العام الماضي في خطابي إلى مؤتمر قمة أديس أبابا في كانون الثاني/يناير، وفي اجتماع مجلس الأمن بشأن أفريقيا في أيلول/سبتمبر، علينا أن نواصل العمل وأن نضاعف جهودنا. وفي رأيي، أن الاتحاد الأفريقي يمكنه أن يمضي في إحراز تقدم أكبر إذا ما اتبع أفضل الممارسات في الحقائق السياسية والمؤسسية المقارنة. وأود الآن الإشارة إلى بعض نقاط العمل.

في اعتقادي أن الاتحاد الأفريقي، بمساعدة منا جميعا، ينبغي أن يواصل السير على الطريق الذي بدأه بغية إنشاء هياكل دائمة تمكنه من إدارة الأزمات من النواحي السياسية والعسكرية والمدنية. وأكرر: من النواحي السياسية والعسكرية والمدنية.

وبطبيعة الحال، توجد مشكلة موارد على غرار المشكلة التي نواجهها نحن في أوروبا، حيث تعين علينا أن نزيد ميزانية الاتحاد الأوروبي للبعثات المدنية، وعززنا قدرة قيادة البعثات وأنشأنا نظاما للتعبئة ولاتخاذ إجراءات عاجلة استجابة لحالات الأزمة. ولا تزال ثمة حاجة إلى المزيد من العمل، ولكن منذ ١٠ سنوات مضت كان هذا الأمر خارج

نطاق التخيل. ويمثل ذلك تقدما له شأنه وهو جدير بأن تدرسه أفريقيا بعناية.

وليس كافيا أن يؤكد المرء ببساطة وجود الإرادة على مواجهة أزمات قارته. بل يجب أن يتابع الاتحاد الأفريقي تلك الإرادة بحزم. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي بفضلها تصبح الملكية المؤكدة ملكية فعلية. فالقارة التي تتوق بحق إلى أداء دور عالمي ينبغي أن تتوق إلى تأهيل نفسها بالأدوات المطلوبة لإقرار النظام فيها. وأشعر بتشجيع كبير بسبب ما أشاهده – أفريقيا التي لا تسعى إلى الحصول على المساعدة فقط، بل أفريقيا التي تؤدي دورا على خط المواجهة في الجهود الدولية المبذولة لإقرار السلام في القارة.

ونشاهد ذلك أيضا في الجهود الكبيرة، التي نؤيدها تماما، والتي تبذلها جميع المنظمات الأفريقية دون الإقليمية. فقد ساعدت، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، على إيجاد حل سياسي في كينيا وما فتئت تعمل من أجل إيجاد حل سريع للأزمة العميقة في زمبابوي، التي نتابعها ببالغ القلق والتي آمل أن تحل في أسرع وقت ممكن، لأن ذلك البلد يحتاج إلى ديمقراطية عاملة.

وبصدد تكوين إطار عمل مؤسسي أفريقي أكثر صلابة، لا بد أيضا من تعزيز الهياكل من أجل تنسيق جميع المنظمات الإقليمية. لقد استهل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي استراتيجية مشتركة في لشبونة في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي. وقد كانت إنجازا تاريخيا، أؤمن به، وقد عملت من أجل تحقيقه في بروكسل وروما. ويتعين علينا الآن أن نجعلها عاملة وملموسة لأنها صك جديد وضروري.

وأعرب عن تأييدي التام للبيان الذي ستدلي به الرئاسة السلوفانية بعد قليل باسم الاتحاد الأوروبي. واسمحوا لي أن أقدم بضع ملاحظات ختامية بشأن ما يمكن أن تفعله إيطاليا لمواصلة تقديم المساعدة.

حينما كنت رئيسا للمفوضية الأوروبية، كنت مسؤولا عن إطلاق مرفق السلام الأوروبي لأفريقيا. وبصفتي رئيسا لوزراء إيطاليا، قررت في السنة الماضية تقديم صك إيطالي لدعم الاتحاد الأفريقي وجهوده في ميدان حفظ السلام، ولا سيما في القرن الأفريقي. ووقعت على الاتفاق مع رئيس المفوضية، السيد كوناري، الذي يعزز الملكية الأفريقية بالتكامل على النحو الأوفى مع نظيره المرفق الأوروبي. ولقد حقق المرفق بالفعل نتائج هامة، مثل النتائج التي حققها في الصومال، حيث نستخدمه لتدريب قوات الأمن الصومالية وإعادة تكوين الإدارة العامة.

وستظل مراكز الأمم المتحدة في إيطاليا – مثل كلية الموظفين في تورين وقاعدة اللوجستيات في برينديزي – متاحة لأفريقيا بصفتها مراكز للتعليم والتدريب وبناء القدرات، استلهاما لروح المقترحات التي قدمها الأمين العام في تقريره.

وختاما، أود أن أؤكد من جديد استعدادنا لتعزيز التعاون – بطرق يتم تحديدها بصورة مشتركة – فيما بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك في مجال التمويل. وأنا على دراية تامة بأن هذه نقطة رئيسية يوليها القادة الأفريقيون أهمية كبيرة، حسبما سمعنا من البيانات السابقة. ويطرح تقرير الأمين العام عددا من المقترحات التي نعرب عن تأييدنا لها. ولن نتقاعس عن تقديم أفكارنا ومواردنا لمتابعة تلك العملية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لفخامة السيد لوران غباغبو، رئيس كوت ديفوار.

الرئيس غباغبو (تكلم بالفرنسية): على غرار ما فعل المتكلمون السابقون، أود أن أعرب عن الشكر للرئيس

ثابوميكي على مبادرته، وللأمين العام بان كي - مون، الذي اتخذ فور توليه مهام منصبه، الخطوات الضرورية لمساعدة كوت ديفوار على الخروج من أزمتها.

وأثني أيضا على الرئيس بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو، الذي ساعدنا بصفته رئيسا للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأود أن أوضح هنا أن كوت ديفوار قد جمعت يوم الاثنين، قبل أن أستقل الطائرة، جميع الأطراف الفاعلة للمشاركة في الانتخابات، وحددت يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر لإجراء الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية. ويمثل ذلك انتصارا لنا جميعا، وخاصة لكوت ديفوار، التي أرهقتها هذه الأزمة الشاذة. وسوف تجري الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وينبغي أن يؤيدنا الجميع معنويا ويساعدونا على إجراء الانتخابات لكي نخلف وراءنا عهدا لا يشرفنا.

إن جلسة اليوم جلسة هامة. وأود أن أطرح عددا قليلا من النقاط. أنشئت الأمم المتحدة إثر نهاية الحرب العالمية الثانية. لقد بلغت من العمر مثل عمري وهي أكبر سنا من كثير من قادة الدول في العصر الحاضر. أنشئت الأمم المتحدة لحل النزاعات التي تنشأ فيما بين الدول، ولكن نزاعاتنا في أفريقيا تحدث بصورة عامة داخل الدولة وتهدف إلى تدميرها. كانت تلك هي الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوت ديفوار، وليبريا، وسيراليون، والصومال وحيثما نشأ نزاع. ودارفور حالة فريدة إلى حد ما لأنها تحتوي على نزاع داخلي سوداني ونزاع على الحدود بين السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، على حد سواء. وربما تكون هذه الحالة الوحيدة التي تواجه فيها دولتان أو ثلاث دول بعضها بعضا في أفريقيا. والحالات الأخرى، حتى الحالة في كينيا، هي نزاعات محلية، لم تكن متوخاة على وجه الدقة أو متوقعة بوصفها سببا من أجل إنشاء الأمم المتحدة.

وأعرب عن إعجابي الشديد بالمبادرات التي استهلها الأفريقيون أنفسهم. لقد بذلنا جهودا كثيرة لإنهاء نزاعاتنا. وأثني على كل من قادة الاتحاد الأفريقي ومنظمة الوحدة الأفريقية قبله، كما أثني على زميلي وأخي الرئيس كوناري، الحاضر معنا، وعلى خلفه الذي يكافح بطريقة منتظمة.

بيد أننا نحتاج إلى إضفاء الطابع المؤسسي على كل أوجه تقدمنا، ولا بد أن تدعمنا الأمم المتحدة. وفي كوت ديفوار، على سبيل المثال، يوجد لدينا ممثل خاص للأمين العام في أبيدجان، ولكن ينبغي أن يمتد عمله ليصل إلى مؤسساتنا ولا بد أن تعمل الأمم المتحدة على لامركزية السلطة. وهذه ليست مسألة موارد فحسب، بل إنها مسألة تتعلق بالمسؤولية أيضا. إنها قضية هيكلية. ولا بد من توفير المسؤولية الهيكلية للاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية من قبيل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمنظمات العربية، لكي تحل أنواع النزاعات الجديدة التي نشاهدها في الوقت الحاضر.

هذا ما أردت اقتراحه. وطبعا من الضروري دعم الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه. وآمل أن تقوم الأمم المتحدة بتنفيذ هذه الإصلاحات. وإصلاح الأمم المتحدة لا يعني فقط الإصلاح فيما يتعلق بمن هو عضو أو ليس عضوا في مجلس الأمن: إنها مسألة تتعلق بمن يفعل ماذا في العالم. لقد أصبح العالم كبيرا جدا: وأعتقد أن عدد سكان العالم لم يتجاوز ٢ بليون نسمة عندما أنشئت الأمم المتحدة، وكان هناك عدد قليل جدا من الدول المستقلة. ومع مرور كل شهر وكل عام، تظهر بلدان جديدة، وعلينا أن نضمن أن تقوم المنظمات الإقليمية بدور كبير، وأن تتمتع بدعم الأمم المتحدة.

هذا هو اقتراحي، ولهذا السبب قدمت إلى هنا اليوم. فعندما تحرز كوت ديفوار تقدما هاما، تجد الأفارقة في

الخطوط الأمامية. لقد حققنا في عام ٢٠٠٥ تقدما هاما بتوسط من جنوب أفريقيا؛ ونحرز تقدما كبيرا هذه الأيام بتيسير من بوركينا فاسو. ونجري حوارا بين الإيفواريين ميسّرا من قبل بوركينا فاسو. وأؤمن بأن لدى الأفارقة الكثير الذي يقدمونه لأفريقيا فيما يتعلق بالسلام. لديهم الكثير الذي يقدمونه، وأريدهم أن يقدموا الكثير – وأن يعطوا المزيد. وأود أن تقوم الأمم المتحدة بدعمهم كي يقدموا أكثر للسلام في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد وانغ يي، المبعوث الخاص لرئيس الصين.

السيد وانغ يي (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أهنئ جنوب أفريقيا بتبوئها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

إن ميثاق الأمم المتحدة يوكل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين لمجلس الأمن. وفي الفصل الثامن من الميثاق، شجع الأعضاء المؤسسون أيضا، وببصيرة نافذة، على تسوية المنازعات المحلية بالطرق السلمية من خلال الترتيبات الإقليمية. ويواجه السلام والتنمية العالميان الآن العديد من الصعوبات والتحديات، ويتحتم الرد عليها بقوة وبصورة جماعية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وفي عالم يتسم بالتغير السريع، من شأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن يعزز بالتعددية وأن يعطي زخما لآلية الأمن الجماعي الدولية.

وبدون الاستقرار والتنمية في أفريقيا، لن يتحقق السلام والازدهار على المستوى العالمي. ويعتبر الاتحاد الأفريقي أكبر منظمة تمثيلية على المستوى الإقليمي، وقد حاز على اعتراف دولي واسع للدور الهام المتزايد الذي يقوم به في صون السلام والاستقرار وحل الصراعات في أفريقيا. ولقد أصبح التعاون الجيد بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي خلال السنوات القليلة الماضية نموذجا للالتزام بميثاق الأمم المتحدة. إن الصين تحيي عزم وشجاعة وتفاني البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي.

وينبغي للقرن الحادي والعشرين أن يشهد نهاية الاضطرابات والفقر في أفريقيا. وينبغي له أن يكون قرنا تتمتع فيه أفريقيا بالسيطرة التامة على مصيرها وتحقيق السلام والاستقرار والتنمية. ويتطلب تحقيق هذا الهدف بذل جهد مشترك من المجتمع الدولي وأفريقيا وشراكة أوثق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وتؤيد الصين إقامة شراكة مستقرة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية لا يستطيع التنصل منها بخصوص صون السلم والأمن في أفريقيا، في حين يتفهم الاتحاد الأفريقي المسائل الأفريقية تفهما عميقا. وعلى الطرفين أن يعززا التنسيق والتآزر بينهما على أساس المساواة والاحترام المتبادل والتكامل والمنافع المشتركة واستفادة كل طرف من قوة الطرف الآخر. ونرى أن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ينبغي أن تستند إلى إطار عمل يمكن التنبؤ به ومستدام ومرن. وفي حين يحافظ مجلس الأمن على سلطته، يتعين عليه أن يعطي الأولوية لدعم الدور الرئيسي الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي في حل الصراعات الإقليمية وعليه أن يراعي بالكامل وجهات نظر الاتحاد الأفريقي.

ونأمل أن تكمل العملية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور انتشارها في أقرب وقت ممكن وأن تبدأ عملياتها. ونؤيد كذلك تولّي الأمم المتحدة عملية حفظ السلام في الصومال.

وترى الصين أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تتعاون بصورة متعددة الجوانب مع الاتحاد الأفريقي في مجالات واسعة. وينبغي أن يشمل هذا التعاون الركائز الثلاث وهي الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وينبغي السعي من أجلها

من خلال عملية بناء الثقة ومنع نشوب الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام والتنمية المستدامة. إن النهوض بثقافة المصالحة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا تساعد على استئصال الأسباب الجذرية للصراع فحسب، بل كذلك على توفير الأساس الصلب لضمان السلام في أفريقيا. ونؤيد الأمم المتحدة ومجلس الأمن وهيئة بناء السلام والأمانة العامة والهيئات الأخرى في بناء وتعزيز التنسيق وآليات التشاور مع الاتحاد الأفريقي على الصُعد المختلفة.

وتدعو الصين إلى إيلاء أولوية قصوى لبناء القدرة في السعي وراء التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وتواجه الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لصنع السلام قيودا بسبب نقص الموارد البشرية والإمدادات المادية والتمويل. وعلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يستجيبا بصورة إيجابية للطلبات المشروعة للاتحاد الأفريقي وأن يعملا بشكل ابتكاري للوفاء بوعودهما وترجمة تعهداتهما إلى عمل. ونأمل أن تقوم الأمم المتحدة بتعزيز تعاونها مع الاتحاد الأفريقي في مجالات تدريب الموظفين وبناء المؤسسات وتشاطر المعلومات والخبرات وإدارة الموارد والمساعدة اللوجستية؛ وهذه مجالات تتمتع فيها الأمم المتحدة بخبرة ثرية.

وينبغي تنفيذ الإعلان المتعلق بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي: إطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي (A/61/630والمرفق) تنفيذا تاما، وعلى الأمم المتحدة أن تقوم بدور رئيسي في تجميع المساعدات الدولية الأخرى.

وفي الختام، أود أن أتقدم بالشكر إلى جنوب أفريقيا على إعداد مشروع قرار مجلس الأمن بشأن المسألة التي نناقشها اليوم. والصين تؤيد مشروع القرار تأييدا تاما.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد حسن ويراجودا، وزير الشؤون الخارجية في إندونيسيا.

السيد ويراجودا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعبر عن تقديري لكم، فخامة الرئيس ثامبو امبيكي، لمبادرتكم بالدعوة إلى عقد مناقشة مواضيعية بشأن مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لصون السلم والأمن الدوليين.

وقبل أن أمضي قدما، أود أن أؤكد من جديد على التزام إندونيسيا الطويل الأجل والذي لا يتزعزع تجاه القارة الأفريقية. إن إندونيسيا الحديثة الاستقلال في ذلك الوقت، ورغم أنها كانت حديثة العهد، لم تتردد في تعزيز قضية الصراع من أجل استقلال أفريقيا من خلال المؤتمر الأفريقي – الآسيوي التاريخي المعقود في باندونغ في عام ١٩٥٥. ومنذئذ، ونحن نسهم بنشاط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في القارة: في الكونغو في الستينات، ومن ثم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبريا وموزامبيق وناميبيا وسيراليون والصومال والسودان.

إن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على صون السلم والأمن الدوليين، وأيضا على منع نشوب الصراعات، قديم وقد اعترف به الميثاق. وإنه موضوع يكتسب زخما وأهميه بصورة متزايدة، وذلك عن حق، فإن عالمنا المعقد والمتكافل بشكل متزايد، والذي يتسم بانتشار الأطراف الفاعلة والمتغيرات، يتطلب منا أن ننظر في المسائل بطريقة أكثر شمولا وتكاملا أكثر من أي وقت مضى. إننا بكل بساطة لا نستطيع أن نبقى مكتوفي الأيدي وغير مبالين، لأن مصائرنا مرتبطة بعضها ببعض ولأن الصراعات في منطقة بعينها من العالم سوف تؤثر عاجلا أم آجلا على المناطق الأخرى.

وإندونيسيا من المؤيدين بقوة للتعاون الإقليمي. ولدينا اقتناع بما ينطوي عليه من إمكانيات تحويلية في مجالات منع نشوب الصراع وتسويتها وإحلال السلام والاستقرار محله. وتلك الأوضاع شروط مسبقة للتنمية الاقتصادية. وتشهد تجربتنا الخاصة بذلك. فقد أسهمت رابطة أمم جنوب شرق آسيا بضمانها للسلام والأمن في جنوب شرق آسيا طوال ما يزيد على أربعة عقود إسهاما هائلا في النهوض بأعباء كانت لولاها ستقع على عاتق الأمم المتحدة.

وإندونيسيا أيضا من الداعين بشدة للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وبطبيعة الحال، لا يقدر هذا التعاون بثمن في تعزيز المنظمات الإقليمية وتمكينها. ولكنه ليس عملية تسير في اتجاه واحد، إذ ترى إندونيسيا أن الأمم المتحدة تفيد أيضا من هذا التعاون. ويبدو من الطبيعي على أي حال أن تفيد الأمم المتحدة في معالجتها لحالات صراع معينة من المعارف والمنظورات والخبرات الإقليمية. ومن ثم ينبغي تعزيز التعاضد والشراكات بينهما.

وقد برهنت لنا الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فضلا عن المنظمات دون الإقليمية في أفريقيا، في الآونة الأخيرة، على أن هذا التعاون يمكن أن يأتي بنتائج ملموسة. ولا جدال في أن التحديات باقية. وواضح أنه يلزم تقديم مزيد من الدعم للاتحاد الأفريقي لتمكينه من الرد على الصراعات في هذه القارة والتعامل معها بفعالية نيابة عن المجتمع الدولي. ويجب لذلك أن تعزز الأمم المتحدة والاتحاد قدرتهما في مجالات بناء الثقة والدبلوماسية الودية وصنع السلام وأن يحقق ما لديهما من إمكانيات على الوجه الأكمل. وضرورة القيام بذلك أمر بديهي، لأن واقع عصرنا الذي لا يمكن إنكاره يتمثل في أن حالات الصراع في أفريقيا تشكل أجزاء هامة من جدول أعمال مجلس الأمن. ومن ثم فإن العائد من وراء القيام به أكبر.

وينطوي التآزر بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على احتمال إحداث تحول في حالات الصراع، وإحلال السلام والاستقرار والرخاء في هذه القارة. ونثني على الاتحاد لقيادته المسيرة في الصومال من خلال نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مما يسهم في إقرار السلام والأمن في البلد المذكور. وندعو إلى زيادة الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي للبعثة. كما نثني على الاتحاد لمساهمته في جهود السلام في منطقة دارفور بالسودان، حيث نشر بموافقة الأطراف المعنية البعثة الأفريقية في السودان. ويزودنا تحويل البعثة إلى عملية مختلطة بدروس هامة تعيننا على تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فضلا عن قيمتها للمنظمات الإقليمية الأخرى. وقد استفدنا أيضا من تجربة الاتحاد والأمم المتحدة في منع نشوب الصراعات وصنع السلام لإكمال تجربتنا في هذين المجالين.

وتمشيا مع بيان رئيس مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، خلال فترة رئاسة إندونيسيا للمجلس (S/PRST/2007/42)، نسلم بحاجة المنظمات الإقليمية إلى تعزيز التعاون وزيادته فيما بينها. وفي هذا الصدد، يمكن للأمم المتحدة أن تقدم دعمها السياسي ودرايتها التقنية. والواقع أن من دواعي سروري الخاص في ظل رئاستكم للمجلس اليوم، يا سيدي الرئيس، أن أبرز التعاون الوثيق الذي أقامته إندونيسيا وجنوب أفريقيا في مجال تعزيز التعاون الأقاليمي. وأشير بذلك إلى جهودنا المشتركة المبذولة في باندونغ عام ٢٠٠٥ لتعزيز الشراكات الاستراتيجية بين آسيا وأفريقيا، وذلك خلال الاحتفال بذكرى مرور ٥٠ عاما على مؤتمر باندونغ التاريخي الذي عقدته آسيا وأفريقيا في عام ١٩٥٥.

وأود أن أبرز بصفة خاصة اجتماعات مؤتمر المنظمات دون الإقليمية الآسيوية الأفريقية في ديربان وباندونغ، التي سبقت انعقاد مؤتمر القمة الثاني لآسيا وأفريقيا

في عام ٢٠٠٥. ويتسم مؤتمر المنظمات دون الإقليمية الآسيوية الأفريقية بأهمية لنهجه القائم على تعزيز التعاون بين المنظمات في آسيا وأفريقيا على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. والتعاون بين المنظمات أو الترتيبات الإقليمية سمة ضرورية من سمات البنية الدولية المعاصرة.

وقد أفادت إندونيسيا من التعاون الأقاليمي. وقد أسهم الاتحاد الأوروبي ورابطة أمم شرق آسيا إسهاما كبيرا في نجاح جهودنا لاستعادة السلام والأمن في مقاطعة آتشه خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧، ولا سيما بالمشاركة في بعثة رصد مشتركة للإشراف على تنفيذ اتفاق سلام آتشه.

وفيما يتعلق بعلاقة المركز والأفرع الحالية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، نحبذ توسيع نطاقها لتكون علاقة مؤلفة من مركز وشبكة من الأفرع، شبكة من المنظمات الإقليمية التي تعمل معا على صون السلام والأمن، والتي تتصل كل منها بالأخرى وتمثل الأمم المتحدة محورها.

أما فيما يتعلق بالمنطقة التي أنتمي إليها، وهي جنوب شرق آسيا، ومنظماتها الإقليمية، فمنذ مناقشة مجلس الأمن المواضيعية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي (الجلسة ٥٧٧٦)، فقد أحرز أعضاء الرابطة العشرة تقدما بالتوقيع على ميثاق الرابطة. ولا يمثل هذا الميثاق قيمنا المشتركة ورؤانا المشتركة فحسب وإنما يشمل أيضا التزامنا بإحراز التقدم متضافرين وبالإسهام في السلام والأمن الدوليين. وتلك هي المساهمة التي نقدمها كرابطة لأمم جنوب شرق آسيا.

ويمكن لمنطقتنا أن تتعلم من خبرات المناطق الأخرى، بما فيها أفريقيا، ومن أفضل ممارساتها. بيد أن فكرة التلقي بالنسبة لنا تضاهي فكرة العطاء، والمنح والإضفاء. وفي عالمنا الذي يتسم بالوفرة، العطاء سمة يتعين على الجميع اعتناقها. وترى إندونيسيا أن الرابطة لديها أيضا ما تقدمه للمناطق الأخرى من التجارب وأفضل الممارسات. ولتعزيز استراتيجيتنا المنفتحة على الخارج، ننمي علاقاتنا القائمة على الشراكة في الحوار مع نحو عشرة بلدان ومنظمات. ويمتد تأثير الرابطة إلى خارج منطقتها دون الإقليمية المباشرة. ونعكف فوق كل شيء على تعزيز روابطنا مع الأمم المتحدة. وقد وقّعنا مذكرة تفاهم بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والرابطة في أيلول/سبتمبر الماضي.

ولا تعكس مشاركتنا مجرد رغبتنا في طرح آرائنا وتجاربنا بشأن المسائل وإنما أيضا رغبتنا في تعلم آراء البلدان والمناطق الأخرى والدروس المستفادة منها وأفضل ممارساتها التي يمكن أن ننقلها إلى منطقتنا. ونرجو أيضا أن تكون تجربتنا مفيدة للمناطق الأخرى من أجل قيام عالم أكثر سلاما للجميع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، فخامة السيد جوزيف كابيلا.

الرئيس كابيلا (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ يا سيدي الرئيس بالإعراب عن تهنئتي الحارة لكم وتمنياتي بولاية مثمرة لرئاسة جمهورية جنوب أفريقيا لمجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل. وأود أيضا أن أعرب عن مدى تقدير بلدي لمبادرتكم إلى عقد هذه الجلسة الخاصة للمجلس المكرسة للعلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، في موضوع حفظ السلام والأمن الدولي.

وأغتنم هذه الفرصة للتعبير عن التقدير للأمين العام بان كي – مون ولجميع أفراد فريقه، سواء منهم من في المقر أو من في بعثات في أرجاء العالم، لجهودهم الحميدة والدؤوبة لتعزيز أهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والذود عنها.

ويمر بلدي حاليا بمرحلة من بناء السلام والتجديد وإعادة الإعمار. وأترأس أنا شخصيا الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وأرحب ترحيبا حارا بالدعوة التي تلقيتها للمشاركة في هذه الجلسة. فلوجودي هنا أهمية من وجهين. ذلك أنه علامة على القيمة التي يوليها بلدي للسلام والأمن الدوليين. كما أنه يعبر عن تقديرنا للدعم القيم الذي ما برحت الأمم المتحدة تقدمه دون توقف لبلدي وللبلدان الأخرى في منطقتنا دون الإقليمية من أجل حل الصراعات المتكررة التي تهدد بالخطر استقرارنا وتقوض احتمالات تحقيقنا للتنمية.

وفيما يتعلق بموضوع حفظ السلام والأمن الدوليين، فإن أشد ما أتمناه أن تساهم الحلول التي نتوصل إليها في نهاية هذا اليوم من المناقشة مساهمة كبيرة في جعل التعاون بالكفاءة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي أكثر اتساعا وسلامة وفعالية. وبالفعل، أعتقد أن هذه الحلول، بالرغم من قصورها، إذا عملت بشكل منفصل على احتواء الضرر الذي تسببه الحماقة البشرية، يمكن أن تؤدي، معا وبالتنسيق فيما بينها، إلى تحقيق نتائج أفضل نحو إقامة عالم أكثر أمنا وإنسانية.

ولذلك، ينبغي أن يفعل مجلس الأمن أكثر من مجرد التشجيع؛ ينبغي له أن يدعم الجهود الإقليمية لحفظ السلام والأمن. وينبغي أن يدمجها في رؤيته العالمية، كما ينبغي أن ينظر إليها في ضوء حقيقتها، أي بوصفها عناصر إقليمية في مهمته الشاملة.

إن السلام شيء عزيز للغاية، لدرجة أن السعي من أجل تحقيقه، بالرغم من كونه محبطا في بعض الأحيان، لا يمكن أن يتوقف بسبب الإحباط، أو يُهمل على أقل تقدير. إن السلام لا يمكن أن يُترك ببساطة للحظ؛ بل يجب أن يتم بناؤه وإدارته والحفاظ عليه. ولتحقيق ذلك، يجب أن نحدد العناصر التي غالبا ما تعرض السلام للخطر، ويجب أن نتعلم من تجارب المجتمعات والشعوب التي نجحت في تطويعه، والتي تمكنت على مدار السنين من التمتع بالمكافآت التي يقدمها السلام.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، مررنا بسنوات من الحروب التي كان لنا نصيب فيما جلبته من بؤس وبلاء وأحزان. واليوم لحسن الحظ أغلقت هذه الصفحات المؤسفة. وبالتأكيد، إن تهدئة الأوضاع في البلد لم تكتمل بعد بأي حال من الأحوال. وبالرغم من أن مؤسساتنا أصبحت تتمتع مرة أخرى بالشرعية، بفضل ثمار الإرادة السياسية التي جُنيت في أعقاب الاستفتاء الدستوري والانتخابات العامة، فإنها لا تزال بحاجة إلى تعزيزها.

ولدينا تصميم غير محدود على توطيد الديمقراطية؛ وتعزيز سيادة القانون؛ وإكمال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ والانتهاء من تشكيل جيش وطني وجمهوري وقوات شرطة ذات قدرة مهنية، وتفعيل نظام قضائي مسؤول يكفل السلام الاجتماعي؛ والقيام، داخل منطقة البحيرات الكبرى وبشكل أوسع في وسط أفريقيا، بتهيئة بيئة سياسية خالية من جميع العناصر التي تعرقل تحقيق التعايش السلمي بين البلدان والشعوب. وفي هذا السياق، ينبغي التركيز على التقدم الأخير المحرز، داخليا وخارجيا، بما في ذلك توقيع اتفاقات متعددة تتناول الطريق المؤدي إلى السلام في شرق بلادنا.

إن استمرار الصراع في العالم بشكل عام، وفي أفريقيا بشكل خاص، قد أثار مشاكل خطيرة ومعقدة، من بينها التدفق الكبير للاجئين والمشردين داخليا، وتفشي الأمراض المعدية، وانتشار الأسلحة والمخدرات المتزايدة الضرر، وتدمير البيئة وتنوعها الأحيائي.

ولحسن الحظ تقع هذه القضايا، التي تحدث يوميا في أفريقيا، في صلب شواغل الأمم المتحدة، لذلك فإنها تستحق الاهتمام المشترك من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بموجب مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي والسلطات التي لدى المنظمات، التي تعتبر تكميلية في هذه الحالة.

وفي الواقع، تعتبر الأمم المتحدة المنظمة الوحيدة التي يمكنها أن تضع القواعد والمعايير التي تُفرض على البشرية جمعاء، والتي يمكنها أن تُلزم العالم أجمع باحترامها، بما في ذلك بقوة السلاح. ويعتبر ذلك أساسيا بالنظر إلى أن الأطراف الفاعلة والفرقاء المتورطين بشكل غير مباشر أو مباشر في الصراعات، قد لا يوجدون أحيانا في القارات التي تجري فيها الأحداث. ومن جهة أخرى، فإن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمي على دراية بالحالة الاجتماعية في الميدان، ولذلك فهي الوحيدة التي يمكنها أن تقترح أكثر الحلول طابعا عمليا للصراعات المعنية.

ونحن إذ ندرك هذا التكامل، نحتاج إلى أن ندرج في المجالات الخاصة للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الصراع ضد الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في أفريقيا؛ وتعزيز التعاون في مجال منع الصراعات وحلها، بما في ذلك إدارة الأزمات وبناء السلام وحفظ السلام في فترات ما بعد انتهاء الصراع في القارة؛ وتأييد القرار الذي اتخذه في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المتعلق بآلية التنسيق والتشاور بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ وتنفيذ الاتفاق المتعلق بتنظيم اجتماعات مشتركة بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن مرة كل سنة على الأقل. وعلاوة على ذلك فإنه بموجب التعاون المعزز على هذا النحو، ينبغي أن يُطلب من الأمين العام مناشدة وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وصناديقها وبرامجها تكثيف الجهود التي تبذلها لدعم التعاون مع الاتحاد الأفريقي.

وبعبارات أعم، يتعين على منظومة الأمم المتحدة، التي تتمثل مسؤوليتها الرئيسية في تعزيز السلام والأمن الدوليين والحفاظ عليهما، أن تزيد مساعدتها المقدمة إلى الاتحاد الأفريقي بهدف تعزيز القدرة المؤسسية والتنفيذية لمجلس السلام والأمن التابع له، بما في ذلك في مجال الإنذار المبكر، من خلال التبادل العادي والمستمر والمنسق للمعلومات وتدريب الأفراد العسكريين والمدنيين، والاضطلاع على نحو مشترك بمهام معينة للوساطة.

ولذلك ينبغي أن يمتد الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لكي يشمل بعثات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في مختلف دوله الأعضاء، ولا سيما في مجال الاتصالات واللوجستيات؛ وتعزيز قدرات بناء السلام قبل وبعد وقف الأعمال العدائية؛ ودعم الإجراءات الإنسانية التي يتخذها مجلس السلام والأمن وفقا للميثاق والبروتوكول المنشئ لمجلس السلام والأمن. كما ينبغي أن تدعم الأمم المتحدة إنشاء القوة الاحتياطية واللجنة العسكرية الأفريقية، بالإضافة إلى زيادة إضفاء الطابع المهني على الأولوية القائمة وتشغيلها بشكل أفضل في إطار المنظمات دون الإقليمية، من قبيل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ وتعزيز القدرات المؤسسية للمركز الإقليمي للتدريب وحفظ السلام للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

ولكفالة التنفيذ والمتابعة لمنع الصراعات وحلها، من المهم تعزيز مهام المساعي الحميدة وقدرات الوساطة لدى الأمين العام. وعلاوة على ذلك، ينبغي تعزيز مكتب دعم بناء السلام، وتوسيع نطاق أنشطة صندوق بناء السلام، وإنشاء صندوق خاص لحفظ السلام، عند الاقتضاء.

وستتمثل مهمة هذا الصندوق ومغزاه في كفالة أن يتوفر للمنظمات الإقليمية التمويل الدائم الذي يمكن التنبؤ به لعمليات حفظ السلام التي تضطلع بها.

ومن ناحية أخرى، لا يمكن تجاهل عجز الدبلوماسية الوقائية المعترف به على نطاق واسع عن وضع حد للأشكال الجديدة من العنف المسلح في أفريقيا. وإذا كنا نبتغي حفظ السلام، ومنع الصراعات أو إدارتها، ثمة حاجة بلا شك إلى الحوار والدبلوماسية والتفاوض. غير أن هناك أيضا وبصفة خاصة حاجة إلى النظام وإلى احترام القانون الوطني والدولي، وإلى وجود مؤسسات قوية وفعالة، وثمة حاجة إلى العدل في المقام الأول. وبغض النظر عن مدى نبل وجدوى تلك المؤسسات، يجب ألا تكون العدالة انتقالية فحسب، بل يجب وبصفة خاصة أن تكون هناك عدالة تعزز القانون وإنفاذه دون تهاون.

والواقع أن من الأهمية الأساسية محاكمة المسؤولين عن الجرائم الجسيمة، دون إهمال جانب تعويض ضحايا هذه الجرائم، إذا أردنا أن نهيئ الأحوال اللازمة للمصالحة الحقيقية، ومنع العودة إلى الأوضاع السابقة، وإعادة الاحترام إلى قدسية الحياة، وكرامة الإنسان.

ويزداد العالم عولمة كل يوم، بالإضافة إلى ما نواجهه من تحديات. غير أن الخصائص الإقليمية ما زالت هامة، كعهدها، وتتوقف عليها فعالية الحلول. ولهذا يتمثل الحل في إقامة التوازن السليم بين الجانبين العالمي والإقليمي. ولنا نحن المجتمعين هنا، فيما يتعلق بأفريقيا، أن نوجد هذا التواجد السليم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد جبريل يبيني باسولي، وزير الخارجية والتعاون الإقليمية في بوركينا فاسو.

السيد باسولي (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم هذه اليوم، وأن أنقل لكم الدعم والامتنان الأخويين من رئيس بوركينا فاسو لتفانيكم واهتمامكم الشخصي فيما يتصل بالسلام والاستقرار في أفريقيا.

فيما يتصل بتعزيز العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية في مجال السلام والأمن الدوليين، أود أن أعرب عن امتناننا وتأييدنا للتوصيات ذات الصلة المقدمة من الأمين العام. وحرصا على عدم الإطالة في بياني، أود أن أعرب سيدي الرئيس عن تأييدي لما اقترحتموه ولما ذكره توا السيد كيكوييتي، الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي في بيانه.

ولا تزال غرب أفريقيا مسرحا للصراعات المدرج بعضها في جدول أعمال مجلس الأمن. وقد زودت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا نفسها، كمنظمة دون إقليمية، بآلية لمنع الصراعات وتسويتها، والوساطة، وأنشأت مجلس الوساطة والأمن، ومجلسا للحكماء يسعى إلى منع الصراعات أو إدارتها على نحو ناجع في المنطقة دون الإقليمية. وكان من رأي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دوما أنها تتحمل المسؤولية عن حل الأزمات في الإطار المعروف جيدا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وبفضل الإجراءات التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أصبحت الحالة في معظم البلدان التي تمر بأزمات مشجعة دون شك، على الرغم من أننا ما زلنا نشعر بالقلق على الصعيد الإقليمي إزاء الحالة في كل من شمال مالي وشمال النيجر، وإزاء تهديدات مثل الاتجار بالمخدرات والتداول غير المشروع لأسلحة الحرب. ونقوم، بالترادف مع مجلس الأمن والأمين العام، بصفة خاصة بمتابعة الحالة في كوت ديفوار. واستطاع الرئيس بليز كومباري، بصفته

الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وميسرا للحوار بين الإيفواريين؛ وبفضل رؤية وحنكة الرئيس لوران غباغبو الذي اتخذ المبادرة السياسة الجسورة المتمثلة في إجراء حوار مباشر ورئيس الوزراء غيلوم سورو والطبقة السياسية الإيفورية، أن يحقق عملية التوقيع في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧ على اتفاق واغادوغو والاتفاقات المكملة له فيما بعد.

ونرى أن تلك الاتفاقات مثال ناجح للتعاون الجيد بين الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي حين أنها تؤكد على الملكية الوطنية لعملية السلام، فإنها أبرمت نتيجة لعملية تيسير إقليمية واستفادت من المساعدة الدولية. ويعترف الآن باتفاق واغادوغو، بعد عام من توقيعه، على أنه مهد السبيل إلى الخروج على نحو حقيقي من الأزمة الحاصلة في كوت ديفوار. بيد أن دعم الجهات الفاعلة الرئيسية للعملية في المقام الأول هو الذي كان القوة الدافعة الأساسية. وفي هذا الصدد، وكما هو الحال في كل مكان آخر، ما كان لهذا الدعم أن يتم إلا لأن هذه الجهات شاركت على نحو تام في تحديد آليات حل النزاع، واضطلعت بملكيتها، وشاركت في تنفيذها. وعلاوة على ذلك، وفر وضع عملية التفاوض في إطار دون إقليمي بالتأكيد تحديدا أفضل للبارامترات وأتاح الفرصة لتهيئة أفضل الأحوال الممكنة للنجاح.

ولتوضيح الطابع الأصيل لعملية السلام، فقد وصفها الممثل الخاص للأمين العام لكوت ديفوار بهذه العبارات: ملكية وطنية، وقيادة دون إقليمية، ومساعدة دولية. ونلاحظ مع الارتياح أيضا اشتراك السيد شوي يونغ - جن معنا بتواضع وواقعية عملية. ولقد مكننا التشاطر التكميلي الجيد للمسؤوليات مع ممثل الميسر، السيد بوريما باديني، من الحصول على مساعدة منسقة في الخروج من الأزمة. ومع ذلك نأمل، كما هو الحال فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، أن تستفيد عمليات الوساطة من هذا النوع من الموارد التي يمكن التنبؤ بها والمتوفرة والكافية، لأنها كانت تتم في أغلب الأحوال في سياقات صعبة.

تلك في رأينا بعض الدروس التي يمكن استخلاصها من هذه العملية. ولنا وطيد الأمل في أن تختتم هذه العملية بنجاح باعتماد جدول زمني للانتخاب يحدد موعد الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وتتمثل رغبتنا في أن يعود السلام والاستقرار في القريب العاجل إلى كوت ديفوار، وأن يستفيد البلد بأسرع ما يمكن من الدعم المقدم من لجنة بناء السلام، لكفالة الاستقرار والتقدم الاقتصادي هناك. وفي معرض الكلام عن لجنة بناء السلام، نود أن نغتنم هذه الفرصة للإشادة بأعمالها والإعراب عن أملنا في زيادة اشتراك الاتحاد الأفريقي في أنشطتها.

ولا يمكنني أن أختتم بياني دون أن أسترعي انتباه مجلس الأمن إلى السياق الاقتصادي الدولي الحالي الذي يتسم بارتفاع عام في أسعار المواد الغذائية، أدى إلى وقوع اضطرابات متناثرة يحتمل أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار في عدد كبير من البلدان، ولا سيما في أفريقيا التي يمكن أن تزداد فيها حدة ظاهرة الفقر. ولهذا، فقد يكون من المستصوب، من منظور تعزيز العلاقات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال صون السلم والأمن الدوليين، التأكيد بصفة خاصة على العوامل الاجتماعية - الاقتصادية، مثل الزيادات في الأسعار، التي يحتمل أن تولد أزمات جديدة في عدد من دولنا.

الرئيس: (تكلم بالانكليزية): أعطي الآن الكلمة لفخامة السيد فام بينه مينه، المبعوث الخاص لرئيس فييت نام.

السيد فام بينه مينه (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): باسم الوفد الفيتنامي أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأن أهنئ وفد جنوب أفريقيا على قيادتكم الفعالة لأعمال مجلس الأمن هذا الشهر. ونحن نقدر كثيرا مبادرتكم لإجراء مناقشة بشأن هذا الموضوع الهام، وإنني واثق بأنه، وفي ظل قيادتكم الحكيمة، ستتوصل هذه الجلسة إلى نتيجة ناجحة.

إننا أمام تغيرات سريعة ومعقدة في العالم، والتي يظل فيها السلام والتعاون من أجل التنمية الاتجاه السائد، وذلك رغم التحديات الناجمة عن القضايا الأمنية التقليدية وغير التقليدية على الصعيد الإقليمي. ويدرك المجتمع الدولي أكثر من أي وقت مضى الحاجة الملحة إلى إقامة علاقة أقوى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية للسلم والأمن الدوليين.

إن ميثاق الأمم المتحدة يلقي على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ورغم أن مجلس الأمن لم يجد بعد حلا دائما للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، رغم الجهود الهائلة، إلا أن الخطوات الأولية الإيجابية في الانتقال مؤخرا من الصراع إلى السلام في بلدان مثل سيراليون وليبريا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية هي خير شاهد على ما يمكن أن يفعله مجلس الأمن لتحقيق السلام والأمن لشعوب أفريقيا.

وكما أشار الأمين العام في تقريره لعام ٢٠٠٧ عن أعمال المنظمة (A/62/1)، كانت هناك زيادة كبيرة في نطاق التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وكان رؤساء الدول والحكومات قد وافقوا في مؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥ على توسيع نطاق التشاور والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من خلال اتفاقات رسمية، وإشراك المنظمات الإقليمية في أعمال مجلس الأمن عند الاقتضاء. والقرارات المختلفة التي اتخذها الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية تساعد أكثر على تعزيز هذا التعاون.

فيما يتعلق بشق التنفيذ، نحن مقتنعون بأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ينبغي أن يقوم على أساس قدراتها التكميلية ومزاياها النسبية، مع الاستفادة الكاملة من خبراتها، ووفقا لميثاق الأمم المتحدة والنظم الأساسية ذات الصلة للمنظمات الإقليمية. نظرا لمعرفة المنظمات الإقليمية بالخصوصيات الإقليمية فإنها في موقع جيد لفهم الأسباب الجذرية للصراعات المسلحة ولديها مزايا فريدة لاكتشاف التهديدات المحتملة في وقت مبكر وإيجاد الحلول السلمية لتلك المشاكل. ومن شأن التنسيق الأفضل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وإقامة شراكة أكثر فعالية بينها أن يعززا قدرة مجلس الأمن على تحقيق مهمته المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين. وفي الوقت نفسه ينبغي للأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يوليا مزيدا من الاهتمام لمسألة توفير الدعم السياسي وتقديم المساعدات المادية والمالية لجهود حفظ السلام التي تبذلها المنظمات الإقليمية التي تفتقر إلى الموارد.

وما له أهمية مماثلة هو وجوب الاستمرار في استكشاف الطرائق الممكنة للشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وتوسيع نطاقها من أجل التعزيز المتبادل، مع مراعاة الخصائص المختلفة للمنظمات الإقليمية من حيث العضوية وتوافر الموارد والقدرات المؤسسية، وكذلك تفرد كل حالة من حالات الصراع.

إن أفريقيا، وهي ثاني أكبر قارة وثاني أكثر قارة اكتظاظا بالسكان، هي التي تدور فيها معظم الصراعات الإقليمية. وإلى جانب عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ساهم الاتحاد الأفريقي بشكل استباقي في عمليات الوساطة والمصالحة وإعادة الإعمار في كثير من البلدان مثل إثيوبيا

وإريتريا وأنغولا وأوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وسيراليون والصومال وغينيا – بيساو وكوت ديفوار وليبريا والصحراء الغربية. ويجب الإشادة بحكومات وشعوب أفريقيا والاتحاد الأفريقي على جهودها الدؤوبة في هذا الصدد.

إننا نرحب باعتماد الإعلان الذي وقعه الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال بناء القدرات خلال السنوات العشر المقبلة (A/61/630، المرفق)، وكذلك التنسيق الوثيق والمستمر بين الأمانتين. ونظرا للتحديات العديدة التي نواجهها، ترى فييت نام أنه ينبغي دعم الاتحاد الأفريقي في قيامه بدور أكبر ولذلك ينبغي أن يحظى بتعاون أكبر من الأمم المتحدة من حيث المساعدة المالية واللوجستية من أجل بناء قدرات قوات حفظ السلام التابعة لها، وحتى يتم توطيد السلام في البلدان الهشة الخارجة من صراعات والمساعدة على منع الانتكاس والعودة إلى العنف. إن الصعوبات التي تواجه بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور هي أمثلة حية تدلل على مدى ضرورة ذلك.

في منطقتنا في جنوب شرق آسيا، أصبحت رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) آلية هامة لتعزيز السلام والصداقة والتعاون في المنطقة. ولقد أولت الرابطة أيضا أهمية كبرى لتشجيع المشاورات وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات مع المنظمات الإقليمية الأخرى في آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية لتعزيز المساعي المتعددة الأطراف من أجل السلام والاستقرار والتنمية.

وبوصف فييت نام شقيقة وصديقة لأفريقيا وبوصفها بلدا عضوا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا فقد كانت دوما في طليعة أية جهود تهدف إلى تعزيز الشراكة من أجل السلام والتنمية بين المنظمتين. ونحن نتطلع إلى المزيد من التعزيز لهذه الجهود لصالح السلام والأمن والتنمية في آسيا وأفريقيا وشتى أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد عبد الله يوسف أحمد، رئيس الصومال.

الرئيس أحمد (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري أن أكون هنا في هذه الجلسة الخاصة لمجلس الأمن. وإنني ممتن للذين نظموا اجتماعنا هنا اليوم لمناقشة المسألة الهامة المتمثلة في تعزيز العلاقة بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد تقدير واستحسان الصومال لمجلس الأمن، الذي أدى دورا متواصلا وجديرا بالثناء في كل منعطفات الحرب الأهلية وفشل الدولة في الصومال. لقد كان لدى مجلس الأمن، كما قد يتذكر الجميع، العزم والإرادة السياسية للاستناد إلى العقيدة التي تفرضها الأخلاق والمتمثلة في التدخل الإنساني، وبذلك نجح في عكس مسار مجاعة مفجعة كان يمكن أن تبيد ملايين الصوماليين.

إن رأيي المتمعن هو أن الصومال تحتاج مرة أخرى إلى انخراط شجاع من هذا الجهاز للتدخل في الحالة في الصومال وذلك من خلال إرسال قوة دولية على وجه السرعة من أجل مساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية على تنفيذ خطتها للسلام وتحقيق الاستقرار.

إن الصراع في الصومال، والذي كان ذات يوم صراعا بين عشائر، هو اليوم صراع على أيديولوجية متطرفة ومصالح اقتصادية وتجارية جشعة. الصراع هو في الحقيقة بين من يريدون أن يعيشوا أحرارا في سلام ووئام في ظل حكم

ديمقراطي ومن يتبنون العنف ويريدون إبقاء الصومال في الوضع الراهن القائم على الخروج على القانون والفوضوية.

لذلك فإن حل مشكلة الصومال يتألف من ثلاثة مكونات أساسية ولكنها هامة، وهي إنهاض الدولة الصومالية المنهارة، تعزيز عملية المصالحة وتحقيق الاستقرار للحالة، وتوفير الأمن.

فيما يتعلق بالمصالحة، عقدنا أكبر مؤتمر للمصالحة في تاريخ الصومال. مؤتمر المصالحة الوطنية، الذي عقد في مقديشو، حضره ما يقرب من ٣ ٠٠٠ مندوب وجذب إلى المدينة عددا أكبر بكثير من الصوماليين المحبين للسلام. ولقد أسفر مؤتمر المصالحة الوطنية عن حلول تصحيحية في الشؤون الحكومية وعن خارطة طريق تفضي إلى انتخابات حرة ونزيهة من شأنها أن تقود الصومال نحو التحول الديمقراطي في عام ٢٠٠٩. بالإضافة إلى ذلك أبدت الحكومة الاتحادية الانتقالية مرارا وتكرارا استعدادها للتحدث مع الذين يعارضون حكومتنا.

علاوة على ذلك، أود أن أكرر رسميا في جلسة مجلس الأمن هذه أنني أؤيد السلام والمصالحة في الصومال. وغرضي الأوحد في قيادة الصومال خلال هذه الفترة الحرجة من تاريخنا هو استعادة السلام والشرعية إلى بلدي. وأود أن أعلن بشكل قاطع أنني أريد أن أشهد نهضة الصومال لتكون دولة تقدمية ديمقراطية تعيش في سلام مع نفسها، ومع جيرانها، ومع بقية أنحاء العالم. وإنني مستعد للقيام بكل ما يلزم لتعزيز السلام والاستقرار في بلدي.

المكون الثالث الأساسي والمهم المتمثل في توفير الأمن هو الذي لم يكن فيه أداؤنا جيداً، وهو الذي لم نستطع أن نحرز فيه تقدما دون دعم كبير من المجتمع الدولي. إن الأمن هو أمر ذو أهمية قصوى لأي بلد من بلدان العالم، وهو شرط أساسي لبقية الأولويات التي أشرت إليها. ويضاعف انعدام الأمن في الصومال استمرار الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة.

يجب على مجلس الأمن أن يساعد الجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية الانتقالية لتحقيق الاستقرار في البلاد وذلك من خلال، أولا، استعراض جدوى حظر الأسلحة المفروض على الصومال ورفعه فورا؛ وثانيا، الأذن بنشر قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة ولديها ولاية لمساعدة الصومال على تحقيق قدر أوفى من المصالحة والاستقرار ونزع السلاح والسلام الدائم؛ وثالثا، مساعدة الصومال على إنشاء الأجهزة الأمنية الحكومية، مثل الشرطة والجيش وقوات الأمن الأخرى.

وأخيرا، يعرقل انتشار القراصنة قبالة الساحل الصومالي التجارة الدولية والسلامة والملاحة البحرية الدولية. وبما أن الصومال حاليا لا تستطيع حراسة سواحلها الشاسعة فإننا نريد أن نأذن للمجتمع الدولي باتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة القرصنة في أعالي بحار الصومال وإلى أن نتمكن من تولي أمن مياهنا الإقليمية بشكل فعال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيدة راما ياد، وزيرة الدولة للشؤون الخارجية وحقوق الإنسان في فرنسا.

السيدة ياد (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود أولا أن أشكر جنوب أفريقيا والرئيس ثابو مبيكي على تنظيم هذه الجلسة بشأن موضوع هو في صميم ولاية وعمل مجلس الأمن.

في عصر تترابط فيه مصائر الشعوب والأمم، فإن السلام والأمن في القارة الأفريقية هما تحديان نتشاطرهما جميعا. إن مستقبل أفريقيا هو أيضا مستقبلنا. ونجاحاتها أو إخفاقاتها اليوم ستكون نجاحاتنا وإخفاقاتنا غدا. ومن خلال العمل معا سنتصدى لتحديات التنمية والسلام والأمن.

وانطلاقا من هذا الاقتناع القوي، بادر الرئيس ساركوزي في أيلول/سبتمبر الماضي بعقد جلسة رفيعة المستوى لمجلس الأمن بشأن قضية السلام والأمن في أفريقيا. يجب أن تجد أفريقيا مكانها الصحيح في العولمة. ولا يمكن معالجة الشؤون العالمية من دون أفريقيا. لن يكون هناك أي نجاح للعولمة بدون أفريقيا قوية وواثقة بنفسها. ولكن يجب أن يدعم ويساند المجتمع الدولي جهودها ونجاحاتها. ولذلك تؤمن فرنسا بتعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

إن أفريقيا قارة تتحرك. وهي جزء من الزخم العالمي. وسكان أفريقيا الشبان، النابضون بالحياة والمتململون، ينتشرون ويفتحون أبوابها على رياح الحداثة والديمقراطية. ويشجع النمو الاقتصادي المستمر على تحقيق نجاحات ملحوظة في العديد من البلدان. ودورها النشط والمتنامي في الهيئات الدولية يؤتي ثماره في تسوية العديد من الصراعات.

أفريقيا هي قارة تقوم بتنظيم نفسها. والاتحاد الأفريقي، الذي ما زالت مؤسساته تتطور بموازاة المنظمات دون الإقليمية، يُعبِّر عن رغبته في أن يصنع مستقبله بأيديه. ويضطلع الاتحاد الأفريقي بالفعل بدور كبير في العمليات الدولية للتصدي للأزمات.

ولكن أفريقيا هي أيضا قارة لا تزال تواجه تحديات كبيرة، بدءا من التحديات المتعلقة بالفقر والصحة وتغير المناخ والوصول إلى الموارد الطبيعية، خصوصا المياه. وتناضل أفريقيا لمواجهة تلك التحديات.

ونحن مصممون على مساعدتها من خلال أعمال ملموسة – فيما يتعلق بالأمن الغذائي، على سبيل المثال. لقد أدت أعمال الشغب الناجمة عن الجوع إلى حالة طوارئ جديدة، وذات نتائج كارثية. كيف يمكننا أن نقبل أن يموت الناس من الجوع في القرن الحادي والعشرين؟ لقد شهدنا في الأيام الأخيرة العواقب الوخيمة للارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية الأساسية وتقلب هذه الأسعار، وهو ما أضر بأكثر سكان أفريقيا ضعفاً لشهور عديدة. إن الأمن الغذائي هو أيضا أحد الشروط اللازمة للسلام والاستقرار والتنمية في أفريقيا.

ويجب على المجتمع الدولي أن يحتشد على الفور لإيجاد الحلول مع برنامج الأغذية العالمي، بشكل عاجل وعلى الأجل الطويل معاً، من خلال وضع التنمية الزراعية وإدارة الأراضي على رأس جدول الأعمال الدولي. السلام والتنمية لا يتم بناؤهما على معدة خاوية. وتعد فرنسا والاتحاد الأوروبي مقترحات في هذا الصدد. يجب على الأمم المتحدة أن تتحرك للتصدي لهذا التحدي العالمي الجديد. وكما يفعل الاتحاد الأفريقي، ينبغي للمنظمة أن تساعد البلدان الأفريقية على مواجهة تلك التحديات وينبغي أن تفعل ذلك في أربعة مجالات.

أولا، ينبغي للأمم المتحدة أن تتخذ إجراءات وقائية من أجل تجنب الأزمات المفتوحة. وتدعم فرنسا الجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز جهود الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية. ويشكل نظام الإنذار المبكر الذي أنشأه الاتحاد الأفريقي تطورا هاما للقارة في ذلك الصدد.

ويقوم الاتحاد الأفريقي بتشكيل هيكله للسلام والأمن بحيث يتمكن من تلقاء ذاته من منع نشوب الأزمات في القارة ومعالجتها. وتواصل الأمم المتحدة، من جانبها، تحسين قدراتها في مجالات منع نشوب الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام من خلال إصلاح الأمانة العامة وإنشاء لجنة بناء السلام. ويشكل تطور العلاقات بين مجلس الأمن، الذي توكل إليه الأمم المتحدة المسؤولية الأولية عن صون

السلام والأمن الدوليين، ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي دليلا جيدا على التعاون بين المنظمتين.

والهدف الثاني هو التصدي للأزمات. وبغية التصدي لتلك التحديات، فإن ميثاق الأمم المتحدة ينيط بمجلس الأمن المسؤولية الأولية عن صون السلام والأمن الدوليين. كما ينص الفصل الثامن من الميثاق على الدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية في ذلك الصدد. ومع ذلك، فإن تطوير المؤسسات لا يشكل غاية بحد ذاته. ويتعين أن يحكم على التعاون بين منظمتينا على أساس النتائج التي يحرزها هذا التعاون. ففي دارفور، على سبيل المثال، تقوم المنظمتان، بالعمل بطريقة مبتكرة، بنشر عملية مختلطة وإجراء وساطة مشتركة. وهي حالة ليس دائما من الميسور إدارتها. وفي هذا الوقت تم تعطيل انتشار العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. والأمر الحتمي هو أن تتمكن العملية من الاضطلاع بولايتها لمساعدة سكان دارفور، وهم الضحايا الرئيسيون، والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الذين يأتون لمساعدة السكان.

وفي الواقع، فإننا نشعر بقلق متزايد من ارتفاع عدد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة ضد النساء، من خلال ازدياد العنف الجنسي، والأطفال في حالات الصراع المسلح على وجه الخصوص. ولا بد أن تشكل مكافحة الإفلات من العقاب عنصرا أساسيا في عملنا. وعلى الدول أن تتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. وبدون اتخاذ إجراء قوي لمكافحة الإفلات من العقاب، لن يتحقق أي سلام أو مصالحة دائمة.

ويجب أيضا أن يتم دعم عمليات السلام والمصالحة الوطنية ريثما يتم التمكن من إجراء الانتخابات الحرة والشفافة والمفتوحة للجميع، كما حصل في كوت ديفوار. وتلك الجوانب الأمنية والإنسانية والسياسية تمضي جنبا إلى جنب. ولا يمكن أن تمضي قدما بدون جميع الجوانب الأخرى، على النحو الذي نشهده أيضا في حالة الصومال، حيث لا يمكننا أن نأمل بتحسين الظروف المعيشية في الأجل الطويل للسكان الذين يعاونون معاناة شديدة بدون إحراز تقدم في العملية السياسية. وذلك هو الهدف الأساسي لجهودنا المشتركة.

ويتمثل الهدف الثالث في مساعدة التغيير الديمقراطي وزيادة احترام حقوق الإنسان. وعلينا أن نستجيب لنداء الشعوب والمجتمعات المدنية من أجل سيادة القانون، والانتخابات النزيهة والشفافة وحماية الحريات الأساسية. ونشهد العواقب على الاستقرار والسلام المدني حينما تتأخر الإيماءات المتعلقة بالديمقراطية. وكانت تلك هي الحالة في كينيا. وهي الحالة اليوم في زمبابوي. ويجب ألا يحرم سكان زمبابوي من الانتصار الذي حققوه، وهو يشكل انتصارا للديمقراطية.

والهدف الأخير هو بناء السلام في البلدان التي استكملت بنجاح عملية انتقالية. وأعني الجهود الحالية التي تبذل في سيراليون وليبريا وغينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى ومنطقة البحيرات الكبرى - بوروندوي وجمهورية الكونغو الديمقراطية - التي لديها حكومات انتخبت بصورة ديمقراطية بعد عملية للانتقال.

وأود أن أختتم بياني بالكلام عن التزام أوروبا. إن فرنسا تؤيد تأييدا كاملا البيان الذي سيدلي به ممثل سلوفينيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ولا يمكن إنشاء أوروبا القوية بدون أفريقيا القوية. وذلك هو المعنى الكامل للشراكة التي تم التوصل إليها بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا في لشبونة في كانون الأول/ديسمبر. والاتحاد الأوروبي ملتزم التزاما عميقا بتعزيز القدرات الأفريقية في مجال حفظ السلام، ودعم عمليات الاتحاد الأفريقي، وإدارة العمليات التي تأذن بها

الأمم المتحدة في أفريقيا، مثل العملية الحالية لحفظ السلام في تشاد وأفريقيا الوسطى بقيادة الاتحاد الأوروبي، التي تسعى لحماية السكان وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية في المناطق المجاورة لدارفور والمتضررة من تلك الأزمة. وستؤكد فرنسا، خلال رئاستها المقبلة للاتحاد الأوروبي، على العمل التعاوني لدعم الهيكل الأفريقي للسلام والأمن، ودعم عمليات تحقيق الاستقرار والمصالحة.

وفرنسا تؤيد بقوة طموح أفريقيا وسكانها لبناء قارة تنعم بالاستقرار والازدهار وتضطلع بدور كامل في أعمال العالم. ونشارك مشاركة كاملة في ذلك الجهد المبذول تحت إشراف الأمم المتحدة، إلى جانب الاتحاد الأوروبي ومع جميع شركاء أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد بيير شوفالييه، المبعوث الخاص لوزارة الخارجية في بلجيكا.

السيد شوفالييه (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود، قبل كل شيء، أن أشيد بكم، سيدي، وأن أشكركم على تنظيم المناقشة الهامة للغاية اليوم. ونرحب بعزم أفريقيا وقيادتها على تحقيق السلام والأمن والتنمية في قارتهما. ويمكني أن أؤكد لكم على أننا نشارك اقتناعكم بأن تلك الأهداف لا يمكن تحقيقها إلا إذا تم بشكل حقيقي تعزيز التعاون المتبادل.

إن بلجيكا تؤيد تأييدا كاملا البيان الذي سيدلي به ممثل سلوفينيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ويحدد النتائج والآفاق للشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي. كما ترحب بلجيكا بالتقدم المثير للإعجاب والمحرز خلال الأعوام القليلة الماضية في التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وبين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فضلا عن التقدم المحرز في العلاقة الثلاثية لهذه المنظمات، في مجال إدارة الصراعات.

وتؤمن بلجيكا إيمانا ثابتا بالقيمة المضافة للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ونرى أن ذلك التعاون ينبغي أن يقوم على أساس إدراك متبادل وقوي لما يمكن أن يحرزه من نتائج وما ينجزه بشكل شرعي من عمل. وإذا قررت أي منظمة إقليمية أن تنشئ عملية لحفظ السلام وأذن بها مجلس الأمن في إطار الفصل الثامن من الميثاق، فإن المجلس يثبت صحة الشرعية الدولية للعملية. ولكن ذلك الإذن لا ينطوي على أن تحل الأمم المتحدة محل المنظمة الإقليمية أو أن تتحمل بصورة تلقائية المسؤولية السياسية أو السوقية أو المالية.

إن الحالة مختلفة إلى حد ما حينما تقرر الأمم المتحدة دعم العملية التي تقوم بها أي منظمة إقليمية. وفي حالة القيام بعملية مشتركة، فإن الأمم المتحدة والمنظمة الإقليمية كلتيهما مسؤولتان عن التحضير للعملية والقيام بها. وذلك شكل معقد بصورة خاصة من أشكال التعاون الذي لا يمكن أن يكلل بالنجاح إلا إذا استند إلى رؤية سياسية مشتركة.

وبغية تفادي جميع حالات سوء الفهم، فإن إجراء المشاورات المناسبة بين المنظمتين أمر حيوي، وخاصة في المرحلة الأولية لاتخاذ القرار. ويجب أن تساعد تلك المشاورات على منع القرارات التي يتخذها طرف واحد من أن تفاجئ الطرف الآخر وعلى تيسير التعاون في تنفيذ هذه القرارات. كما ينبغي أن تمكننا المشاورات بشكل أفضل من تحديد النوع المناسب للتعاون، على أساس طابع أي صراع معين وسماته الجغرافية.

وستساعدنا التجارب المشتركة والدروس المستخلصة في تحسين التعاون بين المنظمات الدولية. والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تشكل بحد ذاتها تجربة فريدة. ولكن المخاطر كبيرة بشكل بالغ، نظرا لأنها تنطوي على مصير سكان محليين تحملوا معاناة مروعة في

الأعوام الأخيرة. وللأسف، علينا أن نستخلص أن ذلك التقدم المحرز في نشر البعثة ظل بطيئا إلى حد بعيد. وفي الوقت نفسه، تبدو في حالة جمود العملية السياسية التي كان من المقرر أن تشكل الأساس لعملية حفظ السلام. وفي ذلك السياق، فإن الأمر البالغ الأهمية هو وجود رؤية سياسية قوية ومشتركة للمنظمتين المشاركتين – الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وفي وسط أفريقيا، أيضا، استفادت جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي من التعاون المفيد بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ساهم الاتحاد الأوروبي في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال القوة التي يقودها الاتحاد الأوروبي في ذلك البلد، بينما في بوروندي، تمت إقامة تعاون كبير مع الاتحاد الأفريقي من خلال المبادرة الإقليمية ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي بشأن المسألة المتعلقة بقوات التحرير الوطنية.

وبالرغم من التقدم الكبير المحرز في تلك البلدان، فيما يتعلق بالعملية الانتخابية الديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونكتفي بذكر هذا المثال الهام، فالتحديات كبيرة. ولا يزال السلام هشا، وما زال المدنيون الذين يستحقون حماية المجتمع الدولي يواجهون العنف يوميا. وسوف تظل بلجيكا على التزامها القوي بتقديمها الدعم لبلدان وشعوب منطقة البحيرات الكبرى، وسنواصل العمل عن كثب مع الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية الإقليمية ومع الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، سوف يسافر وزراء الخارجية والتعاون والتنمية والدفاع معا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي في الأسبوع القادم.

وإذا انتقلنا إلى الصراع في الصومال، أود أولا أن أثني على أعضاء بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للعمل الذي يؤدونه تحت ظروف شاقة. وتبرهن هذه البعثة بجلاء على أن الجهود الدولية لجلب الأمن إلى الشعب الصومالي لن تأتي بنتائج دائمة ما لم تقم على بذل جهود مخلصة لتحقيق المصالحة السياسية الوطنية. ولذلك تدعم بلجيكا تماما النهج المتكامل والتدريجي الذي اقترحه الأمين العام مؤخرا. فالأخذ بهذا النهج يتيح لنا فرصة أخرى لتطوير التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وإظهار القيمة التي يمكن أن يضيفها هذا التعاون.

وأخيرا، أود أن أقول بضع كلمات عن الحالة في زمبابوي. أود أن أشدد على أن بلجيكا يساورها القلق بشكل خاص إزاء زيادة التوتر في هذا البلد. ونضم صوتنا على الآخرين، وخاصة الأمين العام، في المطالبة باتخاذ إجراء حاسم، بطرق منها الإعلان الفوري عن نتائج الانتخابات الرئاسية الأخيرة، لمنع تدهور الحالة التي بلغت بالفعل حدا شديدا من التوتر. وأتفق مع رئيس الوزراء غوردون براون على ضرورة تقديم بادرة واضحة للغاية وجماعية في هذا الشأن.

وأود أن أختتم ببعض ملاحظات عن المبادئ العامة لمنع نشوب الصراعات وبناء السلام. ترى بلجيكا أن تحسين الإدارة أمر حتمي في هذا الصدد. فالحكومة التي تلبي التوقعات وتستحق الثقة وتلتزم بالديمقراطية وحقوق الإنسان ستكون أقدر على إزالة الأسباب الجذرية للصراع. ويمكن أن تشكل الموارد الطبيعية عاملا هاما في ذلك: فمن الممكن أن تؤجج جذوة الصراع أو أن تأتي بعائد من السلام، تبعا للكيفية التي تدار بها. وتقع المسؤولية في هذا المجال بصفة خاصة على عاتق الحكومات الوطنية، ولكن ينبغي أن تأخذ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بعين الاعتبار هذا البعد في أنشطتها الرامية إلى استعادة السلام وصون السلام وبناء السلام.

والاتحاد الأوروبي نموذج لمشروع التعاون الإقليمي الذي يتطور على نحو لم يكن أي من مؤسسيه يستطيع تخيله قبل ٥٠ عاما. ويلتزم الاتحاد الأفريقي، من ناحيته، التزاما قويا بأن يفعل ما لم يفعله من قبل، وأن يستكشف نهجا لم تحدد معالمه بعد. ويعرب الاتحاد الأوروبي وبلجيكا عن استعدادهما لمساعدته في تنمية القدرات اللازمة للتغلب على التحديات التي يواجهها. وأرحب بالاستعداد المماثل لدى الأمم المتحدة، الذي سينعكس في اعتماد مشروع قرار بشأن التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وتثني بلجيكا على المنظمتين لهذه النتيجة، وترجو أن ينفذ القرار سريعا بنصه، ولا سيما بروحه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد ميليس زيناوي، رئيس وزراء إثيوبيا.

السيد زيناوي (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية يا سيدي بأن أنضم إلى من سبقني من المتكلمين في الثناء عليكم لمبادرتكم، في إطار تولي جنوب أفريقيا رئاسة مجلس الأمن عن هذا الشهر، إلى عقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت. ويمكن أن تمهد الجلسة الطريق لتحقيق مزيد من التعاون الفعال بين مؤسساتنا.

ونعلم جميعا أن المسؤولية الرئيسية عن السلام والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، يتعامل المجلس مع التحديات الأمنية في أفريقيا بصفة مستمرة. والواقع أن القضايا الأفريقية، بما أن قارتنا على مر السنين قد عانت أكثر من نصيبها العادل من الصراعات، تشكل جزءا بالغ الأهمية من مداولات مجلس الأمن المتعلقة بالسلام والأمن. ونحن في أفريقيا كذلك نبذل الجهود لمنع نشوب الصراعات في قارتنا ولحلها والسيطرة عليها، وذلك بطرق منها إقامة هياكل شاملة للسلام والأمن ضمن نطاق الاتحاد الأفريقي. ومن ثم فلدينا عدد من مواطن القوة التي نسهم بها في حل الصراعات الأفريقية.

وأثق أننا سنتفق جميعا على وجود مساحة واسعة جدا للتعاون المثمر بين هاتين المؤسستين، بما يتمشى مع أسبقية مجلس الأمن من حيث مسؤوليته عن السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، أرحب بتقرير الأمين العام عن هذه المسألة (S/2008/186) وبصفة خاصة اقتراحه إنشاء فريق للنظر في مسألة ضمان توفير تمويل ثابت ومستدام ومرن لعمليات السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي. وأود أن أحث مجلس الأمن على النظر على وجه السرعة في توصيات هذا الفريق، والتصرف على هديها، لأن هذا الترتيب التمويلي يمكن أن يكون حاسما في إنقاذ كثير من أرواح الأفريقيين. وبما أنه يتحتم أن تستغرق هذه العملية بعض الوقت، أحث مجلس الأمن على أن يدعم في الوقت ذاته الاتحاد الأفريقي في عمليات حفظ السلام التي يقوم بها في القارة، وخاصة في الصومال. ذلك أن الاتحاد الأفريقي لم يتمكن من نشر قوة أفراد حفظ السلام في الصومال بكاملها لمجرد افتقاره إلى التمويل، وبدعم من مجلس الأمن تكون أفريقيا أقدر على دعم شعب الصومال وحكومته في تحقيق السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد فيتالي تشوركين، الممثل الدائم للاتحاد الروسي.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): من دواعي سرورنا يا سيدي الرئيس أن نرحب بكم وأن نهنئكم على نجاح جمهورية جنوب أفريقيا في رئاستها مجلس الأمن. ونرحب بمشاركة قادة الدول الأفريقية والأوروبية، والممثلين الآخرين، والأمين العام بان كي - مون، في جلسة اليوم. ويعكس هذا الاهتمام

الرفيع بجلسة المجلس اليوم التزام المجتمع الدولي بمواجهة تحدي إحلال الاستقرار في الوضع بأفريقيا وكفالة التنمية المستدامة في هذه القارة.

ولا يمكن التغلب على التهديدات التي تواجهها الدول الأفريقية اليوم إلا من خلال العمل السياسي والدبلوماسي الجماعي ومن خلال الجهود الموحدة التي تتخذها البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي الذي يدعمها. وسوف تساعد تنمية التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على تحقيق ذلك. وتوفر أحكام الفصل الثامن من الميثاق أساسا قانونيا راسخا لتنفيذ عمليات حفظ السلام الأفريقية التي يأذن بها مجلس الأمن أو يدعمها.

وتثبت الآن فعالية الجمع بين جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وأخذ المزايا النسبية التي تقدمها تلك المنظمة الإقليمية الهامة في الحسبان. فاليوم تشارك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا مشاركة فعلية في منع حالات الصراع وتسويتها وتبدي استعدادا وقدرة متزايدين على تحمل المسؤولية عن حل المشاكل الأفريقية.

ويجب تطوير إمكانيات البلدان الأفريقية لمواجهة الأزمات من جميع الوجود لتلم إلماما شاملا بمجالات منع نشوب الأزمات وحلها وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. ومن الضروري أن تبدأ آليات منع نشوب الصراعات وتسويتها في القارة عملها بطاقتها الكاملة. وتحث روسيا باستمرار على التعزيز الملائم لأنشطة حفظ السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي بسلطة مجلس الأمن وبالقدرات اللوجستية والتقنية لهذه المنظمة العالمية، على أساس أننا لا نتكلم عن التمويل المباشر لتلك الأنشطة من ميزانية الأمم المتحدة.

ومن الضروري تحسين ممارسة تقديم الهيئات الإقليمية لتقارير منتظمة إلى مجلس الأمن، ولا سيما في الحالات التي تستمد عمليات حفظ السلام التابعة لها ولايتها من هذا الجهاز، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. ونرى أن المسؤولية الرئيسية للتنفيذ الفعّال لولايات تلك العمليات تقع بالكامل على عاتق المنظمات الإقليمية وأعضائها.

أما بخصوص مجال التفاعل العملي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، انطلاقا من قرارات قمة عام ٢٠٠٥، فهناك بالفعل تجربة متراكمة إيجابية كبيرة. لقد أُنشئت قوات حفظ السلام المشتركة في دارفور تحت إشراف الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وهما يبذلان جهودا للمضي بالعملية السياسية قدما. وأنشأنا في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من عمليات الاتحاد الأوروبي، وجودا لحفظ السلام تابعا للأمم المتحدة بمكونات متعددة. ومن الأهمية بمكان كفالة أن تُثبت نماذج التعاون الخلاقة فعاليتها عن طريق هذه الجهود المشتركة.

وأمامنا في جدول الأعمال التعزيز الشامل للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ونحن نؤيد تعزيز التعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ويجري الحوار البنّاء بين الجهازين بصورة منتظمة. وأصبحت البنود التي تضمنها البيان المشترك في أعقاب الاجتماع بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي جرى في أديس أبابا، نقطة بداية بالغة الأهمية لهذه العملية. ونتوقع أن يمضي الاجتماع المشترك الثاني الذي سيعقد غداً بين الجهازين بهذا التفاعل قُدما.

ويعكف الاتحاد الروسي على تعزيز دوره في تسوية الصراعات الأفريقية. ويشارك بلدنا بهمة في تنفيذ البرامج المتعلقة بالمساعدة الدولية في أفريقيا، بما في ذلك عن طريق مجموعة الدول الثماني. وتقوم المؤسسات التعليمية الروسية

المتخصصة بتدريب قوات حفظ السلام الأفريقية. وتشارك قوات حفظ السلام الروسية في جميع عمليات الأمم المتحدة في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، نعمل على التخطيط لزيادة مستمرة في مشاركتنا في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا، وكذلك في المناطق الأخرى.

وفي الختام، أود أن أعبّر عن استعداد الوفد الروسي لدعم مشروع القرار المقدم من جنوب أفريقيا إلى مجلس الأمن الرامي إلى تعزيز أواصر التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي.

السيد الطلحي (الجماهيرية العربية الليبية): سيدي الرئيس ثابو مبيكي، إنه لشرف كبير أن نراكم اليوم تتبؤون شخصيا مقعد رئاسة هذا المجلس. ويطيب لي أن أنقل إليكم تحيات أخيكم العقيد معمر القذافي ودعمه. كما يشرفنا أن يكون معنا اليوم أصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات وأصحاب المعالي الوزراء وأصحاب السعادة رؤساء الوفود. وأرحب كذلك بالسيد الأمين العام السيد بان كي - مون والسيد عمر كوناري، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ونحيي جهودهما.

أهنئكم بعقد هذه الجلسة. إنها تمهد لاجتماعنا غدا، مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وهو اجتماع نعلّق عليه كثيراً من الآمال، إذ سنناقش فيه بنداً في صميم مهام المجلسين وأهدافهما كما حددتها وثائقهما التأسيسية. وللموضوع أهمية خاصة لا تسمح المدة الزمنية التي أتحتموها لنا بتغطيتها. والنص الكامل لمداخلتي سيجري توزيعه. وأكتفي هنا بالتأكيد على بعض المسائل العامة.

إن ليبيا تؤيد تماما البيان الذي أدلى به صاحب الفخامة ماكايا كيكويتي رئيس جمهورية تترانيا المتحدة بصفته رئيساً للاتحاد الأفريقي، وتتفق معه.

إن مواصلة مناقشة هذا الموضوع اليوم على أساس ورقة المفاهيم القيّمة التي أعدتها رئاستكم مشكورة تؤكد استمرار الحاجة إلى تحركٍ عملي يكفل مشاركة فعّالة طويلة المدى للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون الأمن والسلام الدوليين.

لقد اعترف الميثاق في فصله الثامن خاصة، بدور هذه المنظمات. وأكّدت قرارات وبيانات دولية عديدة على أهمية إشراكها، ولا سيما في مجال منع الصراعات واتخاذ التدابير المشتركة الفعّالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم كهدف والتزام دولي أساسي في ميثاق منظمة الأمم المتحدة. وهما هدف والتزام، أظهرت مساعي بلادي، ليبيا، المتعلقة بمنع وتسوية الصراعات الأفريقية وتجربتها كعضو أفريقي في هذا المجلس، الحاجة الماسة إلى مراعاتهما من خلال نهج دولي أكثر شمولية.

لقد اعتُرف على نطاق واسع بالبعد الإنمائي والأمني الأفريقي في منظومة أمن جماعية ترتكز على المسؤوليات الأولية لمجلس الأمن وعلى دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال منع الصراعات.

ومع ذلك، اسمحوا لي أن أقول صراحة إننا ما زلنا نحتاج إلى إثبات أن التطبيق يتقدم على الخطاب، وأن جهود منع الصراعات تتقدم على جهود إدارتها ومهام رجال المطافئ. ولا تزال الأمانة العامة وموارد بناء القدرات الوطنية والإقليمية لمنع الصراعات ودعم قنوات تسويتها سلميا بحاجة إلى تعزيز، وبشكل خاص لم تُبذل الجهود المنشودة الأبعد أثراً لمنع الصراعات في مهدها.

وكان لكل ذلك، للأسف، كلفته الباهظة. لقد أصبحنا نواجه أوضاعاً إنسانية تتعدد مآسيها وتتوسع. وننفق بسخاء على إدارة صراعات وعمليات انتشار وحفظ سلام لا نهاية منظورة لها.

لا خلاف على أنه لا توجد وصفة وحيدة وسهلة لهذا المنع. إن ذلك يقتضي تشخيص أسباب الصراعات وهي عديدة ومتداخلة. ولا توجد للمعالجة، للأسف، سوى وصفة مركبة داخلية وإقليمية، وبشكل خاص دولية. أو ليس ضمن مقاصد منظمتنا المساواة في الحقوق بين الشعوب وحقها في تقرير المصير ومساعدتها على حلّ مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية فيها؟ إن ذلك بعيد عن نظرية المقياس الواحد الملائم للجميع.

لقد أُشيد في هذا المجلس بتعاظم دور الاتحاد الأفريقي واستمرار ديناميته، ولا سيما بعد قيام مجلس سلامِهِ وأمنِهِ كجهاز مخولٍ بصنع القرارات ومشاركة الأمم المتحدة. وقد أثبت ذلك عملياً في الكثير من الحالات التي تكرر ذكرها هذا الصباح.

إن أفريقيا لا تطلب منفعةً قارية ضيقة أو التعامل معها بتواضع، كما قال الزعيم السنغالي الراحل ليوبولد سيدار سنغور. إن جهودها الأمنية ليست سوى تصدٍ لتحديات عالمية مشتركة، كما أشارت إلى ذلك السيدة راما ياد هذا الصباح. وبذلك لا يمكن فصل ولاية مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عن ولاية مجلس الأمن وإجراءاته.

لقد تبلورت الاستراتيجيات الهيكلية لمنع الصراعات في أفريقيا بفضل التقارير القيمة التي دأب الأمين العام على تقديمها منذ نهاية القرن الماضي وخلال الشهور الأخيرة، وآخرها ما هو معروض علينا اليوم. وعلينا اليوم تنفيذ توصيات هذه التقارير واستثمار الزخم الاستثنائي الناشئ. لقد وضِعت في أديس أبابا في العام الماضي جسور العلاقة بين مؤسستي مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. فقد تقررت الاجتماعات السنوية وأصبح تقاسم تجارب العمل وتبادل المعلومات بشأن الصراعات القائمة وتلمس سبل التعاون على منع الصراعات عملا جاريا يحظى بترحيب الجميع.

وأخيرا أؤكد أن علينا اليوم البدء في تقنين شراكة إقليمية عالمية تكفل في إطار الفصل الثامن من الميثاق تكامل الأولويات والموارد والقدرات في ضوء المزايا النسبية، شراكة تدعم الجهود السلمية للاتحاد الأفريقي وفريق حكمائه وآلياته للإنذار المبكر سوقيا وماليا، بعيدا عن مقولة أن الأمم المتحدة لا تموّل ما لم تسيطر.

هذا ما نأمل أن تتوج به مداولاتنا اليوم، وبذلك نواجه التحدي الحقيقي ونصل، كما ورد في آخر تقارير الأمين العام السيد بان كي - مون، إلى ترتيبات مخططة ومتناسقة وذات مصداقية.

في الختام أشكر وفد بلادكم على إعداد مشروع القرار الذي نؤيده تأييدا كاملا ونتطلع إلى اعتماده في ختام جلستنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لفخامة الفريق موميابي س. ميرافهي، نائب رئيس بوتسوانا.

السيد ميرافهي (بوتسوانا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم، السيد الرئيس، بتوليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. ونعرب عن امتناننا الخاص لكم على مبادرتكم بتنظيم هذا الاجتماع الرفيع المستوى للتداول في مسألة ذات أهمية بالغة بالنسبة لأفريقيا والمجتمع الدولي بشكل عام. وفي الواقع، إن ترؤسكم هذا الاجتماع لهو شهادة ناصعة على التزام بلدكم، جنوب أفريقيا، وتصميمه على استخدام عضويته في مجلس الأمن باستمرار للارتقاء إلى المستوى العالمي ببرنامج العمل الأفريقي من أجل تحقيق السلام الدائم والأمن والتنمية المستدامة. إن حضورنا هنا اليوم يشهد بوضوح على دعمنا الكامل لهذه المبادرة.

ونحن نؤمن بقوة بالدور الأساسي الذي تؤديه الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، بوصفه الهيئة الموكلة بالمسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. والسلام لا يمكن أن يتجزأ. والبحث عن حلول للصراعات مسؤولية تقع على عاتق الجميع. ومن هنا تأتي الضرورة الملحة لأن نتحمل الملكية الجماعية لمسؤولية التصدي لهذه التحديات.

إن أفريقيا لديها الإرادة السياسية والتصميم على العمل مع البلدان الأخرى لمنع نشوب الصراعات، بالإضافة إلى إدارة النزاعات وحلها. وفي هذا الصدد، ينص الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة على التعاون مع المنظمات الإقليمية، كالاتحاد الأفريقي، في صون السلم والأمن الدوليين.

ولذلك، مما لا شك فيه على الإطلاق، أن الاتحاد الأفريقي عندما ينشر بعثة لحفظ السلام في بلد أفريقي، فإنه يفعل ذلك بالنيابة عن مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره. وإذ تعترف الأمم المتحدة بمزايا استجابة المنظمات الإقليمية في الوقت المناسب لاندلاع حرب في منطقة ما، فإن من الضروري أن يترجم هذا الاعتراف إلى تدابير عملية من شأنها أن تعزز تلك العلاقة من أجل المصلحة العامة. والشراكة المحددة بوضوح ليس من شأنها أن تحقق نتائج أسرع في تخفيف المعاناة الإنسانية فحسب، بل أن تحقق مواءمة واتساقا أفضل واستفادة فعالة من الموارد المتاحة في عمليات حفظ السلام.

إن المنظمات الإقليمية، كالاتحاد الأفريقي، تؤدي دورا أساسيا في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة بسرعة وكفاءة أكبر لمنع العمليات العدائية المسلحة. وهذا أمر حيوي إذا كان لنا أن ننقذ الأرواح البشرية وأن نعزز مصداقية بعثة الأمم المتحدة.

إن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي يجسد تصميم أفريقيا الراسخ على منع الصراعات وإدارتها وحلها. وهي آلية موثوق بها وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعمها وأن يستخدمها استخداما حسنا.

وعلينا أن نسلم بوجود معوقات في القدرات. والافتقار إلى الموارد الكافية يعرقل قدرة أفريقيا على تشغيل عمليات حفظ السلام واستدامتها بنجاح. إننا نعتقد أن من الممكن تعبئة الموارد المالية والمادية لمساعدة المنظمات الإقليمية لكي تضطلع بعمليات حفظ السلام بشكل فعال.

إن المسائل المتصلة بالسلم والأمن في أفريقيا تتسم بالإلحاح والأهمية. وليست هذه المرة الأولى التي ينظر فيها المجلس في هذه المسألة على مستوى القمة. فهناك وقت للمحادثات والمفاوضات. ومن الواضح، أنه ينبغي أن يكون هناك وقت للعمل وتحقيق النتائج.

وفي هذا السياق، نتوقع أن تكون نتائج هذا الاجتماع عملية وقابلة للقياس. ونحث المجلس على اعتماد مشروع قرار لاتخاذ تدابير ملموسة بغية تحويل آمالنا في توفير الدعم اللازم لعمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام إلى حقيقة. ونعتقد بقوة أن المقترحات المقدمة واقعية وقابلة للتحقيق. ونحث المجلس على اعتماد تلك المقترحات. ويتعين علينا الآن أن نرسي قاعدة قوية في مجال منع الصراعات وإدارتها لنكفل وضع حد للتهديدات المستمرة ضد التنمية والازدهار الاقتصادي في أفريقيا.

وأود أن أختتم بإعادة التأكيد على ما قلته للمجلس قبل عامين. إن مهمتنا بوصفنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة هي مهمة إنهاء صناعة الحرب. ويتعين علينا أن نستثمر المزيد من الموارد في زيادة قدرة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على صنع السلام. ويجب تعزيز الوساطة والمساعي الحميدة

حتى لا تنشب الصراعات بسبب الافتقار إلى الدبلوماسية أو نقص القدرات على منع النزاعات وإدارتها وحلها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد نيفين يوريكا، الممثل الدائم لكرواتيا.

السيد يوريكا (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذا التبادل للآراء بشأن السلام والأمن في أفريقيا. إننا نؤمن إيمانا عميقا بأن مداولات اليوم من شأنها أن تساعدنا على مراجعة الدروس المستفادة وتوصلنا إلى تفهم أفضل لتحديات المستقبل. وأود أن أشارك المتكلمين السابقين في شكر الأمين العام على ملاحظاته ذات الصلة الوثيقة والقيمة، وعلى مشاركته النشطة في تعزيز التعاون الفعال بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بشكل عام والاتحاد الأفريقي بشكل خاص.

إن كرواتيا تسلم بالمسؤولية الأساسية والدور الرائد لمجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين، بوصفه الهيئة العالمية الوحيدة المخولة بهذه المهمة. ولكن هذه المهمة العالمية يمكن القيام بها بفعالية أكبر من خلال المشاركة النشطة على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية. وهذه المستويات الثلاثة من المسؤولية – العالمية والإقليمية والوطنية – نظرا لطبيعتها المتداخلة، ينبغي أن تعمل، على أفضل وجه، بانسجام ومن خلال احترام مبادئ الأدوار الفرعية وتقاسم العمل والفعالية، بغية تحقيق السلم والأمن. وفي هذا الصدد، ينبغي للمنظمات الإقليمية أن تتحمل قسطها من المسؤولية، على النحو المناسب، ضمن آلية الشراكة العالمية – الإقليمية هذه.

إن المعرفة الفريدة من نوعها والخبرات المحلية للمنظمات الإقليمية غالبا ما تضعها في موقع أفضل يمكنها من تقييم الأوضاع الإقليمية والمحلية.

ويبقى السؤال كيف نستعمل هذه التقييمات أفضل استعمال. وبناء عليه، ترى كرواتيا أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يقيّم المبادرات الإقليمية على أسسها الموضوعية وإسهاماتها، لا سيما وأنها تكمل المشاركة المستمرة والنشطة لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها، وعلى سبيل المثال في دعم عمليات السلام وعمليات حفظ السلام في أفريقيا.

وهنا نأتي إلى النقطة الأولى التي يود وفد بلدي أن يثيرها، وهي مسألة بناء الثقة كوسيلة لتعزيز فعالية المنظمات الإقليمية وكفاءتها في منع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها. ويولي وفد بلدي أهمية خاصة لإصلاح قطاع الأمن، على نحو ما نوقش في العديد من تقارير الأمين العام، ولا سيما الأخذ بعين الاعتبار إسهام ممثله الخاص في الميدان وخبرته. وفي هذا الشأن، نقدر بعض التطورات المشجعة في غرب أفريقيا ووسطها.

ثانيا، نود أن نخص بالذكر مفهوما واحدا بعينه، وهو منع نشوب الصراعات، الذي يمكن وينبغي أن يعزّز وأن يعطى المزيد من الأهمية في عمل هذه الشراكة العالمية – الإقليمية. ونستطيع أن نتفق جميعا على أن الخبرة تعلّمنا أنه من الأفضل التعامل مع أي أزمة في مراحلها الأولى. ولذلك، إن اتباع نهج يشمل نظاما أفضل للإنذار المبكر كوسيلة لتحديد الأزمات المحتملة قبل ظهورها أمر في غاية الأهمية. وبخصوص هذه النقطة، نرحب بالاجتماع الخاص بزمبابوي الذي عقدتته الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في الأسبوع الماضي في لوساكا.

ويساور وفد بلدي بالغ القلق إزاء الوضع الأخير في زمبابوي، لا سيما وأننا نعتقد اعتقادا راسخا بأنه من حق كل دولة أن تتمتع بفوائد الديمقراطية، وألاّ تحرم منها كما يبدو الحال في زمبابوي. ومن ناحية أخرى، قدمت كينيا مثالا حسنا على تدخل الوساطة الإقليمية في الوقت

المناسب التي قادها الأمين العام السابق للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان.

والنقطة الثالثة التي نود أن نشير إليها تتعلق بالحاجة إلى تفكير جديد ونهج ابتكارية عملية. وهناك درس نود دائما تكراره: هو عدم وجود ''نهج واحد مناسب للجميع'' وأي محاولة للبناء على هذا النهج ستؤدي بالضرورة إلى الفشل. والسودان مثال ممتاز على ذلك حيث يعمل مجلس الأمن الدولي مع الاتحاد الأفريقي على إقامة علاقة خاصة في معالجة الأزمة المتواصلة في ذلك البلد. وينبغي التفكير في استعمال نموذج مماثل في مناطق الصراعات الأخرى.

رابعا، في تجاوبا مع الحاجة المتزايدة إلى تطوير نهج شامل، يتضمن عناصر سياسية وعسكرية وإنسانية وإنمائية في فترة ما بعد الصراع، نعترف بقيمة أهداف لجنة بناء السلام ودورها. لقد نجحت اللجنة في نهجها الخاص، ونرى ضمن هذا الإطار فرصة ممتازة للتعاون الجدي مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

اسمحوا لي أن أتحدث هنا عن قضية تعتبرها حكومتي بالغة الأهمية. إنه يقال الكثير عن الخطر الذي تشكله ثقافة الإفلات من العقاب التي تترسخ في بعض المناطق المنكوبة بالصراع في أفريقيا. ونود أن نؤكد مجددا أنه لن يكون هناك سلام دائم بدون عدالة – وبدون تنمية، طبعا – وأن العدالة هامة بالنسبة لعملية المصالحة وبناء مجتمع صحي.

وأخيرا، تعترف كرواتيا بأن تشكيل الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٢ كان خطوة رئيسية إلى الأمام في تعزيز هياكل الأمن السياسي الإقليمي لأفريقيا وآليات منع نشوب الصراعات. وأود كذلك أن أشير إلى أن كرواتيا قد أقامت علاقات رسمية مع الاتحاد الأفريقي في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٧.

وتؤيد كرواتيا أيضا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لسلوفينيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ويود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره لكم، يا سيادة الرئيس، لتفانيكم الشخصي من أجل السلام والاستقرار في أفريقيا وفي كل مكان آخر، ولحضوركم هنا في هذه المناقشة المفيدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد زلماي خليل زاد، الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية.

السيد خليل زاد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم لكم بالشكر، سيادة الرئيس مبيكي، على عقده هذه الجلسة الهامة.

لقد أشار الرئيس بوش لدى عودته من رحلة قام بها مؤخرا إلى أفريقيا إلى أن هناك تغييرات كبيرة في أفريقيا، وهي نتيجة لعمل الجيل الجديد من الزعماء الأفارقة. وتؤيد الولايات المتحدة التحولات الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في البلدان الأفريقية، وتعمل بصورة خاصة في حالات ما بعد الصراع على تعزيز المؤسسات الديمقراطية؛ وتساعد منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء أفريقيا على مكافحة العنف الجنساني والاتجار بالبشر والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان.

ورغم التحسينات الكبيرة، ما زلنا نواجه تحديات هائلة. وتركز المناقشة التي نجريها اليوم على كيفية أن يتعاون مجلس الأمن ويعزز علاقته مع المنظمات الإقليمية في القارة، ولا سيما الاتحاد الأفريقي.

وكما نعرف جميعا، تعمل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام بأكثر من طاقتها. وما قُدِّم من قوات لحفظ السلام مجهزة تجهيزا تاما لا يلبي الطلب. فلا بد لنا من العثور على وسائل لاستعمال الموارد الموجودة بصورة فعالة وناجعة

ولبناء القدرة، ولا سيما القدرة الإقليمية، للقيام بالمزيد من العمل. وهذا من شأنه أن يستغرق وقتا ولذا علينا أن نتطلع إلى حلول على المديين القصير والطويل. وبناء على ذلك، أود أن أعرض خمس نقاط.

أولا، على مجلس الأمن أن يعيد تقييم الطريقة التي نخطط بها لعمليات حفظ السلام ودعم استمرارها. وينبغي لعملياتنا لحفظ السلام أن تكون ذات طابع عالمي في طبيعتها ولها مهمات وجدول زمني وميزانيات محددة بصورة واضحة. وينبغي لعمليات حفظ السلام أن تكون وسيلة لتحقيق غاية، ولا بديلا عن حل الصراعات أو ذريعة للمماطلة. وفي حين ندرك الأخطار المترتبة على المغادرة السريعة، ينبغي لنا أن نتطلع إلى إنهاء عمليات حفظ السلام التي لا تملك مقومات البقاء. وينبغي أن يكون الهدف هو تشجيع الاعتماد على النفس وتوفير القوات والأموال للأماكن التي في أمس الحاجة إليها – أماكن مثل دارفور، حيث تتعاون الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي لمعالجة الأزمة الإقليمية الخطيرة.

أما بخصوص موضوع دارفور، لقد شرعت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في جهد تعاوني تاريخي: نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ورغم أنه من السابق لأوانه أن نحكم ما إذا كان هذا التعاون ناجحا، تدلل النتائج الأولية على أن البعثة لن تصبح نموذجا يحتذى به في أماكن أخرى تعتبر مصدر قلق بالنسبة للولايات المتحدة والاتحاد الأفريقي. وما فتئت الولايات المتحدة تدعو إلى النشر الفوري والتام للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وذلك لتحسين الوضع على الأرض في دارفور وللدلالة على أنه في مقدور الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تشكيل شراكات قوية. وعلى حكومة السودان أن ترفع جميع القيود وتكف عن المماطلة وذلك للسماح بنشر جميع قوات العملية ومعداتها.

ثانيا، على الاتحاد الأفريقي أن يقوم بتعزيز قدرته على التخطيط لعمليات لحفظ السلام قابلة للبقاء وتنفيذها وينبغي لنا أن نساعده في ذلك. وكما نعرف جميعا، يحتاج الاتحاد الأفريقي إلى بناء المزيد من القدرات الإدارية واللوجستية والتخطيط العسكري، وكذلك المساءلة والشفافية المالية بشكل أفضل. ولتحقيق ذلك، لدى الولايات المتحدة برامج كبيرة للمساعدة في هذه الجهود. لقد قدمنا دعما كبيرا في شكل دعم لوجستي وخبرات فنية إلى القوة الاحتياطية الأفريقية، وإلى الوحدة الناهضة للتخطيط الاستراتيجي والإداري التابعة للجنة الاتحاد الأفريقي، وإلى غرفة إدارة الأزمات التابعة للاتحاد الأفريقي. وتواصل الولايات المتحدة تقديم قدرة لوجستية كبيرة دعما لجهود حفظ السلام في أفريقيا التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ونحن على استعداد للعمل مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى لزيادة تعزيز قدراتها، ونهيب بالبلدان الأخرى مضاعفة دعمها الثنائي كذلك. وعلى الأمم المتحدة أن تحدد أولويات جهودها لمساعدة الاتحاد الأفريقي في وجوه النقص التي يعاني منها في الإدارة المالية والقدرات الإدارية. وإدخال تحسينات في هذا المجال سوف يساعد بلا شك البلدان المانحة على الشعور بمزيد من الارتياح في تقديم الموارد لبعثات الاتحاد الأفريقي، مثل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وتود الولايات المتحدة أن تقر بجهود الاتحاد الأفريقي لتحقيق استقرار الحالة في الصومال وتحسينها. وعلى مدى السنتين الماضيتين، وفرت الولايات المتحدة أكثر من ٥٧ مليون دولار لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وما زلنا نسعى لتعبئة موارد إضافية بغية دعم ذلك الجهد الحاسم الأهمية. وندعو جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى إرسال قوات إلى تلك البعثة الهامة، ونهيب بالمجتمع الدولي أن يتبرع بسخاء حتى يتسنى نشر بعثة الاتحاد

الأفريقي في الصومال على نحو كامل. وعلاوة على تلك البعثة، نؤيد دعوة الأمين العام إلى القيام بعملية سياسية ذات مصداقية وكفالة حضور أممي، ترى الولايات المتحدة أنهما ينبغي أن يؤديا إلى عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة.

ثالثا، يجب أن نعمل مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لتعزيز قدراتها الوطنية في مجال حفظ السلام. وتلتزم الولايات المتحدة بمساعدة الدول الأفريقية على زيادة قدراتها. ومنذ عام ٢٠٠٥، دربت الولايات المتحدة أكثر من ٣٤ ٠٠٠ فرد من حفظة السلام الأفارقة من ١٩ بلدا، وقدمت ٣٧٥ مليون دولار لزيادة القدرة العالمية لعمليات حفظ السلام في أفريقيا وأماكن أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، نرى أن هناك فرصة سانحة للعديد من البلدان الأفريقية لزيادة قدرتها على القيام بعمليات مختلطة ومشتركة، من خلال التأكيد على قابلية تبادل العتاد، والتدريب والاتصال، وإقامة علاقات احترافية بين المسؤولين من جميع البلدان الأفريقية. وستحسن تلك الخطوات القدرة العامة للاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام وستشكل نقطة التركيز بالنسبة لقيادة الولايات المتحدة أفريقيا الجديدة.

رابعا، من الأهمية بمكان تمويل قدرات الاتحاد الأفريقي على حفظ السلام. والولايات المتحدة على وعي تام بما يواجهه الاتحاد الأفريقي من نقص في التمويل، لا سيما في بعثات حفظ السلام. ونرحب باستكشاف سبل واقعية لمعالجة تحديات التمويل التي تواجهها بعثات حفظ السلام الإقليمية. وفي ذلك الصدد، نرحب باقتراح الأمين العام المتعلق بإنشاء فريق من شخصيات مرموقة من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين، بغية السعي إلى إيجاد بدائل قابلة للاستمرار، ووسائل الدعم المالي المتسمة بالفعالية من حيث التكلفة، مثل إنشاء صندوق استئماني أو تعزيز التنسيق بين المانحين.

خامسا، وفي ما يتعلق بتوثيق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن، نثني على تشكيل الفريق المشترك بين إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام والاتحاد الأفريقي المعني بدعم السلام، وبعمله في مجالي التخطيط للبعثات وإدارة المسائل السوقية والموارد. وفي مجال منع نشوب الصراعات والتوسط لحلها، يشجع الولايات المتحدة ما تبذله إدارة الشؤون السياسية من جهود حاليا لتعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي على منع نشوب الصراعات والتخفيف من آثارها. أما في ما يتعلق بالعمل الإنساني، فالولايات المتحدة تقدر توصيات الأمين العام المتعلقة بتعزيز نظم الإنذار المبكر للاتحاد الأفريقي، من خلال وضع أداة للإنذار المبكر بالمخاطر المتعددة تشمل أوجه الضعف الاجتماعي – السياسي والطبيعي، والاقتصادي، والتي من صنع الإنسان.

وهذا النظام كان يمكن أن يكون مجديا على نحو خاص في أماكن مثل زمبابوي. وما زالت الولايات المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة هناك. وعلى الرغم من بعض المخالفات التي وقعت قبل إجراء الانتخابات، عبر شعب زمبابوي عن إرادته خلال انتخابات ٢٩ آذار/مارس. وبعد انقضاء ١٨ يوما على إجراء الانتخابات، لم تعلن نتائج السباق الرئاسي بعد. غير أنه، ووفقا لنتائج أعلنت بالفعل، من الواضح أن شعب زمبابوي صوت بأغلبية ساحقة مؤيدا التغيير. وينبغي للجنة الانتخابية في زمبابوي أن تنشر نتائج الانتخابات الرئاسية فورا وأن تضمن صحتها بطريقة شفافة.

ويساورنا قلق بالغ إزاء تصاعد أعمال العنف ذات الدوافع السياسية التي ترتكبها قوات الأمن والميليشيات الموالية للحزب الحاكم، وتستهدف أنصار المعارضة في المناطق الريفية. ويجب على الحكومة ومؤيديها الكف فورا عن أعمال العنف والتخويف، والتصرف بحكمة، واحترام

حقوق الإنسان، والسماح باستمرار العملية الانتخابية دون عوائق.

وننوه بجهود الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بغية حث الحكومة والسلطات المكلفة بالانتخابات في زمبابوي على معالجة الأزمة المتطورة. وقد آن الأوان لكي تدعم الأمم المتحدة تلك الجهود من خلال بعثة مشتركة مع الاتحاد الأفريقي لضمان تصرف السلطات المكلفة بالانتخابات وفقا لمبدأي المنظمة الإقليمية المعنية بالانتخابات الديمقراطية، وتوقف أعمال العنف السياسي، واحترام إرادة شعب زمبابوي. وفي ذلك الصدد، نرحب بدعوة الأمين العام اليوم إلى إيفاد مراقبين دوليين إلى زمبابوي، ونؤيدها.

وأخيرا، أود أن أشكر مرة أخرى الرئيس مبيكي على الدور الريادي الذي اضطلع به في عقد هذه الجلسة الهامة. ونتفهم ونقدر اهتمام جنوب أفريقيا بإبقاء انتباه مجلس الأمن منصبا على أفريقيا وبإقامة علاقة عمل أكثر فعالية بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد مصطفى عثمان إسماعيل، المبعوث الخاص ومستشار رئيس جمهورية السودان.

السيد إسماعيل (السودان): يسعدني أن أتقدم إليكم بأسمى آيات الشكر والامتنان من فخامة شقيقكم السيد الرئيس عمر حسن أحمد البشير، لدعوتكم الكريمة له للمشاركة في هذه المناقشة الهامة حول العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي، في صون السلم والأمن الدوليين. وأود أن أنقل لكم أن ثمة ظرف داخلي مُلح حال دون تلبيته لهذه الدعوة الأخوية المُقدرة. وقد كلفني فخامته أن أنقل لجمعكم الرسالة التالية.

”السيد الرئيس، أود، استهلالا الإعراب عن شكر وتقدير السودان، حكومة وشعبا، للمبادرة البناءة والتاريخية التي نهضت بها جنوب أفريقيا بقيادة فخامة الأخ الرئيس، ثابو مبيكي، لعقد هذه الجلسة على مستوى القمة، وهي كما تعلمون المرة الخامسة التي يلتئم فيها مجلس الأمن على هذا المستوى الرفيع منذ إنشاء الأمم المتحدة عام ١٩٤٥. إن جنوب أفريقيا، بتجربتها الطويلة والمتفردة، وبحكمة قيادتها، هي الأكثر تأهيلا وجدارة لطرح مثل هذه المبادرة الهامة التي تستلهم إرث القارة الأفريقية في العمل المتضافر لحل الصراعات وتثبيت دعائم السلام نيابة عن المجتمع الدولي، وهو إرث تفاخر به أفريقيا التي يكفي أنها قادت جهود دول العالم المحبة للسلام نحو تحقيق أهم الإنجازات العالمية، ألا وهو القضاء على نظام الأبارتيد في جنوب أفريقيا.

”إن أفريقيا تعود أيضا بقوة للاضطلاع بدورها التاريخي بعد التحولات الكبرى التي شهدتها القارة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن بينها إنشاء الاتحاد الأفريقي ومؤسساته المختلفة، مثل برلمان عموم أفريقيا، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ومجلس السلم والأمن الأفريقي والآلية الأفريقية لاستعراض النظراء، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتنسجم هذه التوجهات والإنجازات دون شك مع عزم أفريقيا على إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن، وإضفاء الفعالية والشفافية على أساليب عمله، تحقيقا للديمقراطية في العلاقات الدولية، واستجابة للتحديات والحقائق الجديدة التي لم تكن قائمة عند إنشاء منظمة الأمم المتحدة في منتصف القرن الماضي.

”إن تجربتنا في السودان في التعامل مع الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، سواء من خلال

اتفاق نيفاشا أو دارفور، تجعلنا في موقع متميز للحديث في هذا الموضوع المطروح أمام المجلس الموقر.

”إن توفير التمويل والموارد المستدامة والثابتة التي يمكن التنبؤ بها هو التحدي الأساسي أمام الأسرة الدولية، وأمام قمة مجلس الأمن المنعقد اليوم. ولذلك، فإننا نؤكد دعمنا الكامل لاقتراح الأمين العام، السيد بان كي – مون، بإنشاء فريق مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للنظر في توفير الموارد الضرورية والتمويل اللازم على نحو ثابت ومستدام، لعمليات حفظ السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك الدعم المالي والسوقي، وتوفير المعدات ومعينات العمل الميداني. وينبغي ألا يستثني عمل الفريق إمكانات التمويل المباشر من الأمم المتحدة حسب جدول الأنصبة، وكذلك إمكانات إنشاء محفظة خاصة لهذا الغرض.

”وإننا، إذ نتقدم بالشكر للسيد الأمين العام على الأهمية التي يوليها لإيجاد الحلول للمشاكل الأفريقية، وسعيه الدؤوب لتطوير التعاون مع الاتحاد الأفريقي، نؤكد وجوب أن تمنح الأولوية دوما لتعزيز الحلول السلمية وتفعيل المعالجات والتسويات السياسية، خاصة وأن حفظ السلام يستوجب دون شك وجود سلام ليحفظ. ومن هذا المنطلق، فإن تعزيز القدرات الإقليمية في مجال صنع السلام ينبغي أن يحظى بأهمية قصوى بالنظر إلى أن التسويات السياسية هي أفضل الحلول لمختلف الصراعات.

”إن تحقيق التعاون الفاعل مع المنظمات الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي، يتطلب إعادة ترتيب أولويات الدعم وبناء القدرات على نحو يأخذ في الحسبان الجوانب التالية.

”أولا، تعزيز قدرات الدبلوماسية الوقائية ومنع النزاعات، وهي، كما تعلمون، مهمة متعددة الأبعاد تشمل تدابير سياسية وتنموية وإنمائية وإنسانية واجتماعية يتكامل فيها دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن مع أدوار الفاعلين الإقليميين على مستوى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والدول المعنية، والمنظمات غير الحكومية والأطراف ذات الصلة في تنظيمات المجتمع المدني. غير أن الراصد لدور مجلس الأمن في هذا المضمار يجد أن استجابة المجلس لاتخاذ التدابير الوقائية لتلافي بوادر التوترات في مهدها أقل بكثير مقارنة مع تجاوبه الأسرع لإيفاد بعثات حفظ السلام، بالرغم من أن منع النزاعات يتطلب موارد أقل بكثير من حفظ السلام. ومن هنا، فإننا نرى أن هذا التعاون القائم مع الاتحاد الأفريقي يتطلب في المقام الأول إعلاء شأن الدبلوماسية الوقائية ودعم هياكل وآليات الاتحاد الأفريقي المعنية بذلك، وفي مقدمتها النظام القاري للإنذار المبكر وفريق الحكماء الأفارقة، والقوة الاحتياطية الأفريقية. كما أن استيعاب المسببات الحقيقية للنزاعات في أفريقيا يجعل الطريق قصيرا للوصول إلى تسوياتها، آخذين في الاعتبار أن نزاعات القارة مبعثها غياب التنمية واستشراء الفقر وقصور الموارد والكوارث الطبيعية، مثل الجفاف والتصحر، وعلاوة على تداعيات ظاهرة تغير المناخ التي ثبت دورها المتزايد في ما شهدته العديد من مناطق القارة من اختلالات تنموية وانهاك للبنيات الاقتصادية للدول، ومن ثم مواجهة العديد منها لأزمات داخلية تتفجر كنتاج تلقائي لحمل هذه المعطيات.

”ثانيا، بناء القدرات في مجال الوساطة والتسويات السياسية. إننا نتطلع دوما إلى أن نرى تحركا عمليا وملموسا من جانب الأمم المتحدة لتعزيز الميزات النسبية والقدرات الخاصة للمنظمات الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي، في مجالات الوساطة والتفاوض وصناعة السلام عبر التسويات السياسية، تفعيلا لمبدأ حل المشكلات الأفريقية في الإطار الأفريقي، وتمكين المنظمات الإقليمية من أن تضطلع بمهام تحقيق السلام بتوفير الدعم المادي والمعنوي والسياسي لها من الأمم المتحدة، ورفد المبادرات الإقليمية بالمعلومات ذات الصلة بصناعة السلام.

”ثالثا، دعم القدرات الإقليمية في مجالات حفظ السلام. ويرتكز حديثنا هنا بالدرجة الأولى على تجربة بعثة الاتحاد الأفريقي بالسودان باعتبارها النموذج الأبرز لريادة دور المنظمات الإقليمية في حفظ السلام ومقدرتها على تحقيق الكثير رغم قصور الموارد وشُح الإمكانات، وذلك بحكم تفهمها ومعايشتها عن قرب لجذور ومسببات الصراع إلى جانب إدراكها أكثر من غيرها لمعطيات ومكونات المجتمعات المحلية وموروثاتها وأعرافها. ولعل الآباء المؤسسين للأمم المتحدة قد استلهموا مضامين الفصل الثامن من الميثاق من وحي كل هذه الأبعاد، آخذين في الاعتبار أن نجاح الجهود الإقليمية ودون الإقليمية في صون الأمن والسلم الدوليين هو أقصر الطرق وأقوى الضمانات لتحقيق الأمن والسلام الدوليين. ومن هنا جاء تمسك السودان بالبعثة الأفريقية على النحو المُضمن في اتفاقية أبوجا باعتبارها الأصل في عملية حفظ السلام في دارفور لجهة أنها عايشت عن قرب واقع الأوضاع في دارفور منذ بداية نشرها في تموز/يوليه ٢٠٠٤ عندما كانت مهامها تقتصر على مراقبة تنفيذ اتفاقية إنجمينا لوقف إطلاق النار.

”إن مفتاح الحل الوحيد يظل هو التسوية السياسية الشاملة وإلحاق الرافضين جميعا بقطار السلام. وتبقى الكرة في ملعب مجلس الأمن ومجلس الأمن والسلم الأفريقي للقيام بكل ما من شأنه إلزام الأطراف المعارضة بالاحتكام لصوت العقل لا لصوت البندقية، والجلوس دون شروط مسبقة للتفاوض الموضوعي والبناء الذي يفضي إلى تحقيق السلام الشامل والمستدام في دارفور.

”إننا نرجو من الدول التي تتحدث عن السلام والإفلات من العقاب أن تترجم التزامها بالضغط على عناصر التمرد المقيمين في أراضيها للقبول بخيار السلام، وألا تعفو عن أعضاء المنظمات التي تقوم باستغلال الحالة في دارفور بتهريب الأطفال. دعونا نصحح المقولة التي ذكرها ممثل ليبيا: إن الأمم المتحدة لا تموّل ما لم تسيطر. ودعونا ننهي ممارسات عملية الكيل بمكيالين في العلاقات الدولية. لقد أوفى السودان ويوفي بالتزاماته، وعلى الأطراف الأخرى أن تفعل الشيء ذاته.

”إننا إذ نجدد الإعراب عن تقديرنا لقيادة جنوب أفريقيا الحكيمة في الدعوة إلى عقد هذا الاجتماع التاريخي، فإننا نأمل أن تعزز نتائجه تطلعات شعوبنا في السلام والأمان والاستقرار“.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد خورخي أوربينا، الممثل الدائم لكوستاريكا.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أستهل بياني بتوجيه الشكر إليكم، سيدي، وكذلك إلى

السفير كومالو ووفد جنوب أفريقيا على تنظيم هذه المناقشة. ونرحب بوجود الأمين العام وممثلين رفيعي المستوى لبلدان صديقة بين ظهرانينا. ومناقشة اليوم مناسبة ممتازة لتبادل الآراء بشأن مسؤوليتنا المشتركة.

إن المنظمات الدولية واقع تاريخي؛ وبالتالي، فهي أدوات متغيرة. ولحسن الطالع، فهي اليوم أفضل استعدادا لمنع نشوب الصراعات وإدارتها وحلّها مقارنة بما كانت عليه قبل عدة عقود. مع ذلك، وللأسف، فنحن اليوم أكثر عرضة للصراعات مما كنا عليه حتى قبل بضع سنوات. والكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان تهدد مستقبل الأجيال القادمة. وما من شك في أن ظواهر مثل تغير المناخ وأزمة الغذاء وشح المياه والهجرة على نطاق واسع لا تنذر بالخير في المستقبل بالنسبة للصراعات. وليس هناك شك أيضا في أن افتقار الحكومات إلى الشرعية ومشاعر السخط التاريخية والصراع على الموارد الطبيعية، فضلا عن الاتجار غير المشروع والإرهاب، ستؤجج الصراعات القائمة والصراعات الجديدة في المستقبل. ولا نستطيع نحن في العالم النامي أن نكف عن التحذير من أن انعدام المساواة على الصعيد العالمي وعدم الانتباه إلى الفقر المدقع اللذين يؤثران على خمس البشرية يوفران أيضا أرضا خصبة تمتد فيها جذور الصراعات.

بيد أننا مستعدون الآن على نحو أفضل أكثر من أي وقت مضى. وما برح المجتمع الدولي يواصل تقدمه بصدد تطوير مفاهيم وصكوك جديدة من أجل التصدي للصراعات وتخفيف حدة نتائجها الهدامة.

ومفهوم المسؤولية عن الحماية تطور حدث مؤخرا حوّل ما كان يُعرف في السابق بالحق المطلق في السيادة إلى شيء ما أكثر تعقيدا: إنه حق ينطوي على التزام الدولة بأن تحمي سكانها على أرضها وهو التزام فرعي للمجتمع الدولي بحماية أولئك السكان عندما لا تستطيع دولة ما حمايتهم.

وهذا النظام المعاصر، الذي يربط بلا انفصام إجراءات الدول والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي، يفرض على نحو لا يمكن تجنبه مفهوم المسؤولية المشتركة إزاء الصراعات. وبصدد مواجهة هذه المسؤولية المشتركة، ينبغي لنا أن نسأل أنفسنا كيف يمكن أن نعمل معا لمنع نشوب الصراعات وكيف يمكن أن نعمل معا لحلها إذا ما اندلعت.

ومن منظور الأمم المتحدة، يُعد قرار مجلس الأمن ١٦٢٥ (٢٠٠٥) خارطة طريق حقيقية نتمكن باتباعها من الوفاء بمسؤولياتنا عن منع نشوب الصراعات، ولا سيما في أفريقيا. وفضلا عن ذلك، يُعد منع الصراعات نهجا ينبغي أن نسترشد به وأن نوجه نحوه أكبر جهودنا.

وسوف تقل فعالية جهودنا إذا تصدينا للصراعات ومظاهرها ونسينا، مثلما نفعل في أغلب الأحيان، أسبابها الرئيسية. وحسبما صرح الأمين العام، ”وإذا لم نعالج الأسباب الجذرية للصراعات – ونقدم حلولا مستدامة لها – سنجد أنفسنا أمام حالات طوارئ إنسانية وعمليات حفظ سلام لا نهاية لها“ (S/2008/18، الفقرة ٦٢).

وأود أن أؤكد المفهوم الأساسي المتضمن في تعليق الأمين العام عندما تكلم عن تقديم حلول مستدامة. وليس ثمة لحظة أفضل من هذه اللحظة لتأكيد أنه لن يكون بالمستطاع إقرار سلام دائم دون تحقيق تنمية مستدامة. هذان المفهومان لا ينفصلان، والآن وقد بلغت منظمتنا مرحلة النضوج لدرجة عدم اقتصار مهامها على حفظ السلام وتحمل مسؤوليتها عن بناء السلام، لا نستطيع أن ننحي جانبا استدامة الحلول التي نأمل في إيجادها.

بيد أنه لن توجد حلول مستدامة دون وجود حكومات ومؤسسات شرعية. ونحن نفهم مفهوم التنوع

الثقافي ونقبل نتائجه، ولكننا نعرف جيدا أنه عندما لا يسلّم السكان بأن حكوماتهم شرعية، فلن يكون هناك سلام مستدام. ونعلم أيضا أنه حيثما لا توجد عدالة شرعية، لا يمكن أن يوجد سلام مستدام أيضا. ونعلم أخيرا أن محاولات طمس إرادة الناس أو التلاعب بها لا تقدم أساسا صلبا لبناء سلام مستدام.

ولهذا السبب، نعرب عن قلقنا إزاء الوضع الراهن في زمبابوي.

وثمة مفهوم آخر تود كوستاريكا أن تؤكد عليه في هذه المناسبة الهامة، وهو مفهوم المسؤولية المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لبناء السلام على أسس العدل القوية. ونحن نؤكد بالفعل الحاجة إلى منع نشوب الصراعات بتطبيق عدل يوفر الأمن للسكان، ولكن يضع حدا للصراع أيضا، وذلك بمعاقبة المذنبين الذين ينتهكون حقوق الإنسان ويرتكبون جرائم ضد الإنسانية. ولن يكون بمقدورنا أن نمنع الصراعات أو نحلها حلا دائما مع وجود الإفلات من العقاب؛ كما أننا لن نتمكن من إقرار سلام مستدام على أساس الإفلات من العقاب.

لقد صرحنا من قبل بأننا الآن مستعدون على نحو أفضل لمنع نشوب الصراعات ووضع حد لها. وفي هذا السياق، من الجدير أن نذكر بصفة خاصة مساهمة المحكمة الجنائية الدولية في العالم المتحضر. ونرحب بالثقة التي توليها دول أفريقية كثيرة بالمحكمة، ونغتنم هذه الفرصة لنطالب باحترام سلطتها، ولا سيما في السودان، فيما يتصل بتنفيذ أوامر إلقاء الاعتقال التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية.

وينبغي أن تساعد هذه الجلسة المنظمتين على تحسين أسس تعاوننا. وتبذل الأمم المتحدة جزءا لا بأس به من جهودها في مجال السلام من أجل أفريقيا، بالرغم من وجود بعض الأوضاع في أفريقيا لا يعيرها المجتمع الدولي الاهتمام على النحو الواجب. وأنا أشير هنا بصفة خاصة إلى الصومال.

وبغية إقامة تعاون أكثر فعالية نحو تحقيق أغراضنا، ينبغي بصورة جوهرية أن نحدد المسؤوليات والولايات على نحو أكثر وضوحا. ويتعين علينا أيضا أن نقدم للمنظمات الإقليمية الوسائل الضرورية كي تضطلع بمسؤولياتها على النحو الصحيح. ولا بد أن نعزز الاتصال بين مجلسينا أيضا.

وكل ذلك ضروري بصفة خاصة، فيما يبدو، في ضوء الخبرة، الجديدة بالنسبة لنا جميعا، المكتسبة من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي – الأمم المتحدة في دارفور. وبفضل تلك العملية، وهي الأولى من نوعها، سوف نتعلم يقينا دروسا كثيرة تساعدنا على تحسين تعاوننا في المستقبل.

وأختتم كلمتي بالتأكيد من جديد على التزام بلدي الراسخ بتعزيز آليات المنظمة لمنع نشوب الصراعات، التي سوف تفيد دون شك أفريقيا والعالم النامي برمته. وأؤكد من جديد أيضا دعم بلدي للجهود السياسية والعسكرية التي نبذلها لحسم الصراعات الحالية وحلها بطريقة دائمة ومستدامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ريكاردو ألبرتو أرياس، الممثل الدائم لبنما.

السيد أرياس (بنما) (تكلم بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أنوه بحضور الأمين العام هنا اليوم وبوجود ضيوفنا من منطقة أفريقيا. وأود في المقام الأول أن أهنئكم يا سيادة الرئيس مبيكي وصديقي العزيز السفير كومالو على الاهتمام الذي تبديه جنوب أفريقيا بالسعي إلى إيجاد آليات لتعزيز دور المنظمات الإقليمية وزيادة فعاليته والعلاقة مع الأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين. وهذه فرصة سانحة للتنويه بوجه عام بالمساهمة القيّمة التي قدمتها المنظمات

الإقليمية حتى الآن في تحديد أسباب الصراع المسلح وحلها، وأهميتها الأساسية في منع نشوب صراع وحله.

وتؤكد بنما من جديد دعمها لاستمرار التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي كآلية لمنع التهديدات للسلم والأمن في المنطقة والتصدي لها عند الاقتضاء. ورغم النجاحات التي تحققت في هذه الجهود، نود أن نتشاطر شاغلنا إزاء جملة أمور، منها الصعوبات التي نواجهها في إنشاء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي – الأمم المتحدة في دارفور، وعدم قدرة المجتمع الدولي على توفير الموارد اللازمة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وفيما يتعلق بالصومال، قدم الاتحاد الأفريقي تقريرا مفصلا بشأن ما تحتاج إليه القوات على أرض الواقع. ونأسف لأن الأمين العام لم يستجب حتى الآن إلى هذا الطلب. ويجب في هذا الصدد أيضا أن نشير إلى قلق بنما العميق إزاء عمليات القرصنة بالقرب من ساحل الصومال التي تعرقل النقل الحيوي الأهمية للإمدادات الإنسانية وتهدد التجارة البحرية في القرن الأفريقي.

ويوافق وفدي على توصيات الأمين العام الرامية إلى تكثيف التنسيق بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجال منع نشوب الصراع وتعزيز نظام الاتحاد الأفريقي للإنذار المبكر، عن طريق جملة استراتيجيات منها إنشاء آلية مناسبة للتصدي لأخطار متعددة. ونحتاج بالمثل إلى توسيع نطاق التعاون ليشمل جوانب أخرى ذات أهمية استراتيجية كبيرة. ومن المهم، في جملة أمور، إبراز الأعمال التي تضطلع بها إدارة عمليات حفظ السلام بشأن إنشاء قوة احتياطية أفريقية يمكن أن تستجيب للحالات المحتملة الانفجار، وردع المجموعات المتحاربة عن اللجوء إلى السلاح لحل الصراعات وتعريضها بذلك أرواح المدنيين إلى الخطر. ومن الواضح أن ذلك يتطلب التصميم والاستعداد والقدرات من جانب الدول الأفريقية.

ومن العسير مناقشة منع نشوب الصراعات في أفريقيا بدون الإشارة إلى الأزمة السياسية في زمبابوي. وتبرز بنما أهمية الجهود التي تبذلونها، سيدي الرئيس، وتبذلها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في المساعدة على تسوية تلك الأزمة، واحترام الإرادة الديمقراطية لمواطني زمبابوي وكفالة القيام بعملية شرعية. ولكن أعمال الحكومة الحالية مماثلة بصورة تبعث على القلق لأعمال الأنظمة الاستبدادية حينما ترفض الاعتراف بنتائج الانتخابات وتقاوم التخلي عن السلطة. وتجاهل تلك الحالة يمكن أن يقودنا إلى وقوع اضطراب آخر في السلام والأمن في المنطقة.

وإضافة إلى منع نشوب الصراع، ينبغي أن يسعى التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لحماية السكان المدنيين، وخاصة أكثر الفئات المعرضة للخطر، مثل النساء والأطفال. ولذلك السبب نشيد بالتعاون الواسع بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية بغية وضع إطار معياري وأكثر فعالية لحماية المدنيين في أفريقيا. وينبغي أن يقوم ذلك الإطار على مبادئ تعزيز واحترام حقوق الإنسان، التي تشكل المبادئ التوجيهية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والاتحاد الأفريقي على حد سواء.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشير إلى أن الحالة الراهنة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ناجمة بقدر كبير من التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في منع نشوب الصراعات وتسويتها. وينعكس ذلك التعاون حاليا في التقدم الذي يتم إحرازه في هايتي. وبالرغم من ذلك، فإن الآليات الإقليمية القائمة لا بد من تقييمها بشكل مستمر وضبطها بحيث يكون التعاون

بين تلك الآليات والأمم المتحدة تعاونا فعالا وكفؤا بقدر الإمكان.

وأخيرا، فإن بنما تؤكد مجددا على التزامها بالقانون الدولي وبتعددية الأطراف والمبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول. ونحن مقتنعون اقتناعا ثابتا بأننا لا يمكن أن نوحد القوى القادرة على تقديم اقتراحات جديدة لتسوية حالات الاختلال والمشاكل الرئيسية التي تعاني منها شعوبنا ومناطقنا إلا من خلال الحوار والتفاهم والتشاور. وبنما تؤكد مجددا على أن علينا جميعا، إذا أردنا توسيع التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي، أن نصبح شركاء حقيقيين في خططنا، وبالتالي، وديعة للثقة والاحترام المتبادلين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد عمر ألفا كوناري، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

السيد كوناري (رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي) (تكلم بالفرنسية): أشكركم بصورة خاصة، سيدي الرئيس، على قيادة بلدكم وعلى قيادتكم الشخصية بشأن جميع المسائل الأفريقية. وأشكركم على عقد هذه الجلسة وعلى تكريس رئاستيكم لأفريقيا، في آذار/مارس ٢٠٠٧ والآن، بالاستماع للشعوب الأفريقية وللزعماء الأفارقة. وتمت الإشارة إلى مشكلة التمويل خلال مؤتمرنا الأخير للقمة وهي ليست مسألة جديدة؛ إذ أنها أدرجت بالفعل في جدول الأعمال في عام ١٩٩٢، حينما أنشأنا آلية إدارة الأزمات.

وأود أن أشهد على الكمية الكبيرة للوقت الذي كرسه لأفريقيا الأمين العام بان كي - مون، وعلى الاهتمام الكبير الذي أبداه والاستماع الذي قام به ليتمكن من مساعدتنا. وأظهر الأمين العام ذلك من خلال التقرير الذي قدمه إلى الأمم المتحدة ومن خلال اقتراحه بإنشاء لجنة للشخصيات البارزة لنتمكن من المضي من المناقشة إلى الممارسة. ولعل الأمين العام يسمح لي بأن أحيي سلفه، كوفي عنان، الذي بذل قصارى جهده من أجل أفريقيا. وأود أن أشكر جميع شركائنا الموجودين هنا، بجميع أطيافهم، الذين لولا دعمهم لكانت الصعوبات أكبر.

إنكم شخصيا، سيدي الرئيس، قدمتم التماسا ممتازا إلى الرئيس كيكويتي. وليس في وسعي أن أضيف إليه أي شيء، لأن صوتكم أكثر حجية وشرعية، ليس بحكم مهامكم فحسب، بل أيضا بحكم تجربتكم. ولكنني أخذت الكلمة في ما يتعلق بمسألة التمويل لأقول إنها لا تنطوي على سياسة من جانبنا لمد يدنا. وندرك - لأنني أتكلم بالنيابة عن أفريقيا التي تتسم بالمسؤولية - الجهود التي لا بد لنا أن نبذلها بأنفسنا وندرك الموارد التي يجب أن نحشدها بأنفسنا. ولكننا نوجه هذا السؤال لنوضح بجلاء إرادة أفريقيا لتقديم إسهامها في السلام في جميع أرجاء العالم. كما نوجه هذا السؤال لنشير إلى أن من الأهمية بمكان أن تكون لدينا الثقة بأفريقيا وبالرجال والنساء الأفارقة. وقد أحرزنا نتائج في كوت ديفوار وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونشهد العمل الذي يجري إنجازه في السودان وفي الصومال. وعلينا أن ندعم الأطراف المهتمة بحيث تتمكن من الشعور بالمزيد من الثقة بأنفسها وليثق كل واحد منها بالآخر، ولا يتصرف بدلا عنه.

واليوم، من المؤكد أنه يجب أن تحشد الموارد بشكل عاجل بغية مساعدتنا على إطفاء النيران في الصومال وفي دارفور. وبطبيعة الحال، توجد مشاكل سياسية. والمطلوب من الأطراف أن تبذل الجهود. ولكن لا يمكننا أن نشدد بقدر كاف على حقيقة أنه يوجد، في الصومال وفي دارفور، افتقار للموارد الوافية وأنه لو كانت هذه الموارد موجودة هناك في الوقت المناسب، لكنا قد تمكنا من القيام بالمزيد من العمل في السياق السياسي.

ومن الأهمية بمكان بناء القدرات الأفريقية، لأن المسؤولية الأولية تقع، أولا وقبل كل شيء، على عاتقنا بالذات. ويعني بناء القدرات الأفريقية توطيد الهيكل القاري للسلام والأمن، وتعزيز قدرتنا على التخطيط، ومساعدتنا على البناء العاجل لنظام للإنذار المبكر ونشر القوات الاحتياطية. وسأسترسل بشكل إضافي: إذ ينبغي لقوات الاحتياط أن تتمكن بسرعة من أن تنشر قوة احتياطية للتدخل السريع. كما يعني تعزيز الهيكل القاري للسلام والأمن رفض السماح بوجود مناطق خارجة على القانون في أفريقيا. وليس أمرا عاديا كون السواحل الصومالية ما زالت اليوم، بالرغم من وجود قواعد عسكرية هامة، واقعة تحت سيطرة القراصنة.

ويحدوني الأمل في أن يكن نداء الرئيس الصومالي موضع إصغاء. إن تعزيز النظام القاري هو تعزيز للقدرات الأفريقية. كما يعني استعراض علاقتنا مع جميع القواعد العسكرية الأجنبية في أفريقيا. لقد تطرقت إلى ذلك في أيلول/سبتمبر الماضي.

ويسعدني أن البيان الذي ألقاه رئيس الجمهورية الفرنسية قد فتح آفاقا ينبغي لنا أن نستكشفها معاً. ويسعدني أنه فيما يتعلق بمشكلة القيادة في أفريقيا، قد جاءت سلطات الولايات المتحدة الأمريكية لتستمع إلينا، وآمل أن تؤخذ شواغلنا بعين الاعتبار لأنه ليست هناك أي سياسة أخرى غير التناغم مع أفريقيا وإرادتها للاضطلاع بمسؤولياتها في مجال الدفاع والأمن.

وينبغي لنا قطعا أن نعتمد توصيات الأمين العام وأن ننشئ هذا الفريق. وبالتأكيد يتعين علينا أن نسرع بأعمال لجنة بناء السلام، ولكن يجب أن نحرص على ألا يكون هناك ألف شرط مقيّد. ولتقديم المساعدة إلى كوت ديفوار اليوم، نحتاج إلى وسائل كبيرة؛ ولمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية، نحتاج إلى وسائل كبيرة أيضاً. وأنا لا أقول بإصدار شيك مفتوح. ومع ذلك، لو كان هناك ألف شرط تؤخر تنفيذ البرامج، فإن البلدان الخارجة من الصراع أو البلدان التي لديها عمليات ديمقراطية هشة، يمكن أن تعاني نتيجة لذلك. وينبغي توعية الرأي العام حيال ما سيتم القيام به وما هو متفق عليه.

ومن الهام أن نقوم باستكشاف الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة والاستفادة من كل ما يتيحه لنا استفادة مناسبة. ومن الواضح، مع ذلك، أن ذلك ليس كافيا. وقد أشار إلى ذلك الرئيس غباغبو. وفي الواقع، يتعين علينا اليوم أن ندرس فلسفة الأمم المتحدة وثقافتها ككل، إذ أن المنظمة بذلت كل ما بوسعها. بيد أن طبيعة الصراعات اليوم اختلفت. حيث نرى اليوم أن الأمم – الدول التي قامت الأمم المتحدة عليها تشهد تقلبات عميقة. واليوم، فيما يتجاوز التعاون الحكومي الدولي، هناك بلدان تود أن تمضي إلى سيادة مشتركة – سيادة ذات إدارة مشتركة. ومن الهام أن تتمكن هذه المنظمات من الاندماج في بنيان الأمم المتحدة.

من الحيوي أن نحدد بوضوح دورنا مع الأمم المتحدة. فنحن لا نتكلم عن مسألة تتعلق بالحضور وأن نعطي للأمم المتحدة ثم نُنَحّي جانباً. ويتعين علينا أن نفكر في نظام للإدارة المشتركة يتيح، حسب كل حالة، تحديد الأدوار. فلا يمكننا أن نقوم بالعمل المتوازي، فهناك حاجة إلى بناء الجسور. ويتعين أن يكون لدينا مزيد من الانسجام بين مختلف الهيئات الممثلة للأمم المتحدة، بل ومنظومة الأمم المتحدة. إنه أمر هام. وأود هنا أن أتوجه بالتحية إلى الأمين العام، الذي أقرّ بأن قيادة الاتحاد الأفريقي هامة ومعترف بها.

لقد تحدثت بشأن هذه المسألة على نحو مطوّل نوعا ما. وتحدثت أمس مع الأمين العام بخصوصها؛ وقد

أشار إليها الوزير البوركينابي، وكذلك وزيرة الخارجية الفرنسية قد تطرقت إليها: يجب على الأمم المتحدة أن تتصرف حيال الأزمة الحالية في الغذاء. ويتعين على الأمم المتحدة أن تتصرف إزاء الأزمة المالية. فهذه مشكلة أمن بشري. وقد وجّه رئيس البنك الدولي والمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة نداءات إلى الحكومات، لكن ما هي الحكومة التي يمكنها أن تؤكد على هذه الشرعية الجماعية أكثر من الأمين العام للأمم المتحدة، وأكثر من مجلس الأمن؟

وقد وجهنا نحن أنفسنا، بالتعاون مع مجموعة الدول الثماني وبالتعاون مع جميع المؤسسات المالية والاقتصادية وجميع المنظمات الإقليمية، نداء إلى المنظمات الإقليمية الأفريقية، لكي تسعى بسرعة إلى عقد اجتماعات على مستوى القمة. لأن هذه المشكلة ليست عارضة، بل هي مشكلة هيكلية. وهي ليست مسألة أسئلة وإجابات للغد. فحتى الدول التي تجد حلولاً اليوم، ستكون حلولاً فردية لا تدوم.

إن الأشهر الأربعة القادمة من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه هي فترة محاولة سد الفجوة في العديد من البلدان، وسترتفع الأسعار. وإذا لم يحالفنا الحظ و لم يكن موسم الأمطار موسماً جيدا، فإننا سنشهد كارثة من أخطر الكوارث. ويتعين أن تتوفر لدى الأمين العام للأمم المتحدة جميع الوسائل السياسية. وقبل أقل من شهر عقدنا اجتماعا رفيع المستوى لنبحث الأهداف الإنمائية للألفية، لكن لن تتحقق هذه الأهداف ما لم نتجاوز الفترة العصيبة.

إنه نداء ملحّ ويتطلب استجابة عاجلة. ولا يسعنا أن ننتظر حتى قمة مجموعة الدول الثماني في تموز/يوليه. إن الشرعية موجودة في هذه المنظمة ويتعين عليها معالجة مشاكل الأمن، التي تشمل أكثر من الصراعات وحدها. فالفقر والبؤس يقتلان أيضاً وسيتسببان في زعزعة غير متوقعة للاستقرار إذا لم نتوخ الحذر.

أود أن أؤكد للأمين العام دعم الرئيس الجديد للمفوضية السيد جان بينغ وعقده العزم على مواصلة هذا العمل. وقد تردد على هذه المنظمة؛ ويعرفها حق المعرفة. وليس هناك شك في أنه سيكون إلى جانب الأمين العام باسم أفريقيا.

ومن جانبي، أستطيع أن أتعهد لكم، سيدي الرئيس، في إطار مسؤولياتي الجديدة، بأنه سيكون هذا الالتزام التزاما دائما. وهذه المهام والمسؤوليات الجديدة بالنسبة لي، هي أيضا مسؤولياتي بصفتي رئيسا سابقا لمالي واليوم بصفتي رئيسا سابقا لمفوضية الاتحاد الأفريقي، لأنه سيتولى رئيس جديد تلك المهام في ٣٠ نيسان/أبريل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المدرجين في قائمتي لهذه الجلسة. وأعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.